بسم الله الرحمن الرحيم

الشرق العربي

إشراقة

العدد: ٨٣
شهرية تصدر عن
كليات الشرق العربي
غرة ربيع الثاني ١٤٤٨ هـ الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٦م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

٣ بمناسبة العام الجامعي الجديد السلمان يوجه كلمة لطلاب الكليات

٨ زياد: درست في عدة جامعات فوجدت أن كليات الشرق العربي هي الأميز

١٣ الكاتب وبريق الجائزة وفاء عمر

١٥ اليوم الوطني وعي قبل الاحتفال نفلاء القاضي

عمداء ومنسوبو الكليات يهنئون إدارة الكليات على تجديد الاعتماد المؤسسي ويؤكدون مواصلة العطاء ص ٤

حازت عليه مجدداً وبكل جدارة:

كليات الشرق العربي تحصل مجدداً على الاعتماد المؤسسي الكامل

أ. د. الفيصل: تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل يضاف إلى رصيد الكليات.

أشكر كافة العاملين في الكليات على جهودهم لتحقيق التميز

جددت كليات الشرق العربي حصولها على الاعتماد المؤسسي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، ممثلةً بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA)، وذلك للفترة من سبتمبر ٢٠٢٦م إلى أغسطس ٢٠٣٣م، في إنجاز يعكس استمرارية التزام الكليات بمعايير الجودة والتميز، وحرصها على التطوير المستمر في مختلف جوانب الأداء الأكاديمي والمؤسسي.

وفي هذا السياق عبّر رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد الفيصل عن سعادته بحصول الكليات على تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل، مشيدًا بما بذلته الكليات ومنسوبوها من جهود متواصلة في سبيل تحقيق معايير الجودة والمحافظة على استدامة الأداء الأكاديمي والمؤسسي. كما ثمّن معاليه جهود هيئة تقويم التعليم والتدريب، ممثلةً بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA)، ودورها في ترسيخ منظومة الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم، مقدمًا شكره وتقديره للهيئة على ما تضطلع به من جهود في دعم مسيرة التطوير والتحسين المستمر، وتعزيز جودة التعليم ومخرجاته وفق المعايير الوطنية المعتمدة.

ووجه أ. د. الفيصل شكره لكافة العاملين في الكليات على هذا المنجز الكبير، موضحاً أن الاعتماد المؤسسي الكامل يأتي تأكيدًا على استيفاء كليات الشرق العربي لمتطلبات ومعايير الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، واستمراراً لتطبيقها للممارسات التي تعزز جودة التعليم والتعلم، وترفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتسهم في تطوير

مخرجات العملية التعليمية، بما يتوافق مع المعايير الوطنية للجودة والاعتماد الأكاديمي.

كما أكد نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبد الله بن سلمان السلمان أن تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل يمثل ثمرةً جهود متكاملة بذلها جميع منسوبي الكليات، ودليلاً على التزامها المستمر بمعايير الجودة والتميز. وأشاد سعادته بجهود أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية وجميع منسوبي الكليات، مؤكدًا أن هذا الإنجاز سيكون حافزًا لمواصلة التطوير والتحسين، والارتقاء بالأداء الأكاديمي والمؤسسي، وتعزيز جودة التجربة التعليمية المقدمة للطلبة. وأوضح أن هذا الاعتماد ليس غايةً في ذاته، بل هو مسؤولية تحفّز الكليات على مواصلة التطوير والتحسين المستمر، والمحافظة على مكتسبات الجودة، وتعزيز مكانتها وتميز برامجها ومخرجاتها، بما يحقق تطلعات قيادتنا

أ. د. عبدالله السلمان: تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل ثمرةً جهود متكاملة بذلها جميع منسوبي الكليات

الرشيدة -أيدها الله-، ويلبي طموحات طلبتنا الأعزاء وتطلعات المجتمع.

ويجسد هذا الإنجاز ما توليه الكليات من اهتمام مستمر بترسيخ ثقافة الجودة والتحسين والتطوير، وسعيها إلى الارتقاء بممارساتها الأكاديمية والإدارية، وتوفير بيئة تعليمية محفزة تواكب متطلبات التعليم العالي، وتلبي احتياجات سوق العمل وتطلعات الطلبة.

مع بداية عام دراسي حافل بالنشاط الاعتماد الكامل لماجستير علوم الحاسب

وكلية الحقوق تشارك في منتدى «الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ»

عبدالعزيز الفيصل - إشراقة

حققت كليات الشرق العربي إنجازًا أكاديميًا آخر في مجال الجودة والاعتماد، بعد انتقال برنامج ماجستير علوم الحاسب من مرحلة الاعتماد البرامجي المشروط إلى الاعتماد البرامجي الكامل، وفقًا لما أعلنته هيئة تقويم التعليم والتدريب ممثلةً بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وذلك حتى أبريل ٢٠٣٠م.

ويأتي هذا الاعتماد ليعكس مستوى التطور الذي يشهده البرنامج، وحرص كليات الشرق العربي على تطبيق معايير الجودة الأكاديمية والارتقاء بمستوى البرامج التعليمية، بما يسهم في تعزيز كفاءة مخرجاتها وتلبية احتياجات سوق العمل في المجالات التقنية المتسارعة.

كما شهدت كليات الشرق العربي مع بداية العام الدراسي الجديد أجواءً حافلة بالحيوية والنشاط، مع عودة الطلاب والطالبات إلى مقاعد الدراسة.

وشملت الاستعدادات للعام الدراسي الجديد ـ منذ وقت مبكر ـ تهيئة القاعات الدراسية وتجهيزها بما يتناسب مع احتياجات الطلاب والطالبات، إلى جانب التأكد من جاهزية المرافق التعليمية والخدمات المساندة، بما يوفر أجواءً أكاديمية مناسبة تساعد الطلبة على التركيز والتحصيل العلمي، وتمنحهم تجربة تعليمية متكاملة منذ اليوم الأول للدراسة.

من جهة ثانية شاركت كلية الشرق العربي للحقوق بالتعاون مع غرفة الرياض في تنظيم منتدى «الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ»، وبمشاركة عدد من الجهات والقطاعات ذات العلاقة، وذلك في إطار تعزيز المعرفة بالجوانب القانونية والتنظيمية لعمليات الاندماج والاستحواذ، ومواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة العربية السعودية.

تفاصيل أكثر في صفحات العدد

افتتاحية العدد

د. خالد الخضري

رئيس التحرير

الجودة.. حين تصبح المنجزات عنوانًا للمسيرة

ليست قيمة المؤسسات التعليمية فيما تمنحه من شهادات فحسب، بل فيما تتركه من أثر، وما تبنيه من ثقة، وما تضعه من معايير لا ترضى دونها. ومن هذا المنطلق، تواصل كليات الشرق العربي مسيرتها التعليمية بوصفها مشروعًا أكاديميًا يؤمن بأن التميز ليس محطة وصول، بل ثقافة عمل تتجدد كل يوم.

وعلى امتداد مسيرتها، لم تتعامل الكليات مع الاعتماد والجودة باعتبارهما متطلبًا تنظيميًا، وإنما جعلتهما جزءًا أصيلًا من بنيتها المؤسسية؛ فتعاقبت الاعتمادات والاعترافات الوطنية والدولية بوصفها ثمرةً طبيعية لمنظومة متكاملة من التطوير والتحسين والحوكمة والارتقاء بمخرجات التعليم.

واليوم، يأتي تجدد الاعتماد المؤسسي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، ممثلةً بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA)، للفترة من سبتمبر ٢٠٢٦م حتى أغسطس ٢٠٣٣م، ليؤكد أن ما تحقق لم يكن إنجازًا عابرًا، وإنما مسارًا مستدامًا من الثقة والجودة والالتزام.

إن الاعتماد في كليات الشرق العربي لا يُقرأ بوصفه شهادة على الجدار، بل شهادة على العمل؛ على قدرة المؤسسة على أن تقيس أداءها، وتراجع ممارساتها، وتستمع إلى ملاحظات المقوّمين، وتحوّل نتائج التقويم إلى فرص جديدة للتحسين.

وهنا تكمن قيمة الإنجاز الحقيقي: أن تصبح الجودة سلوكًا مؤسسيًا، وأن يتحول التميز من شعار إلى ممارسة، ومن هدف إلى هوية. تلك هي قصة كليات الشرق العربي؛ مسيرة لا تكتفي بما تحقق، بل تنظر دائمًا إلى ما ينبغي أن يتحقق.

وقد سعدنا في صحيفة إشراقة الجامعية بأن نرصد ونتابع هذه المنجزات الرائعة التي تتحقق اليوم على يدي إدارة حاذقة، واعية بالرسالة التعليمية، خبيرة في الميدان التعليمي خبرة تؤهلها لأن تكون الأميز.

سعدنا أيضاً بما حصلنا عليه من انطباعات وتعليقات وتهاني من عمداء الكليات ومنسوبيها بهذه المناسبة الرائعة، تجدونها في ثنايا هذا العدد.

نائب رئيس مجلس الأمناء يلتقي أعضاء هيئة التدريس ويؤكد:

نعتز ونفخر بكم وأنتم من يعتمد عليهم في الارتقاء بجودة الأداء وتعزيز تجربة الطلبة

بندر الذرحاني ـ إشراقة

التقى نائب رئيس مجلس أمناء كليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبد الله بن سلمان السلمان، أعضاء هيئة التدريس في كليات الشرق العربي، بحضور عمداء الكليات والوكلاء والمستشارين، وذلك في مستهل العام الجامعي الجديد، في لقاءٍ اتسم بروح الألفة والتقدير، وشكّل مناسبة للترحيب بأعضاء هيئة التدريس والاحتفاء بانضمام زملاء جدد إلى مجتمع الكليات، بما يعكس حرص الكليات على بناء بيئة أكاديمية تقوم على التواصل والتكامل والعمل بروح الفريق الواحد.

واستهل الأستاذ الدكتور السلمان اللقاء بالترحيب بأعضاء هيئة التدريس، معربًا عن تقديره لما يضطلعون به من مسؤولية محورية في مسيرة الكليات، بوصفهم أحد أهم ركائز رسالتها التعليمية والأكاديمية.

وأشاد بما يقدمونه من عطاء في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مؤكدًا أن جودة التعليم لا تنفصل عن جودة البيئة التي يعمل فيها الأكاديمي، وأن دعم الكفاءات وتمكينها من أداء أدوارها في بيئة محفزة يمثلان أساسًا راسخًا للتميز والارتقاء المؤسسي.

وتناول اللقاء عددًا من الموضوعات المرتبطة بمسيرة العمل الأكاديمي، وما تتطلبه المرحلة المقبلة من تطوير مستمر في الممارسات التعليمية، والارتقاء بجودة الأداء، وتعزيز تجربة الطلبة، إلى جانب أهمية التكامل بين الكليات والإدارات المختلفة، وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأولويات الاستراتيجية للكليات ومستهدفاتها المستقبلية.

كما أتاح اللقاء مساحة للحوار وتبادل الرؤى، حيث استمع نائب رئيس مجلس الأمناء إلى مداخلات العمداء والوكلاء وأعضاء هيئة التدريس ومقترحاتهم، مرحبًا بما طرحوه من أفكار وتطلعات تسهم في تطوير بيئة العمل الأكاديمية والإدارية.

وأشار إلى أن الحوار المؤسسي والاستماع إلى الميدان الأكاديمي يمثلان رافدًا مهمًا لصناعة القرار، واكتشاف فرص التحسين، وتحويل التحديات إلى مبادرات وحلول تسهم في رفع كفاءة الأداء وجودة المخرجات.

وفي ختام اللقاء، عبّر نائب رئيس مجلس الأمناء عن اعتزازه بما يضمه مجتمع كليات الشرق العربي من كفاءات وخبرات أكاديمية، متمنيًا لأعضاء هيئة التدريس عامًا جامعيًا حافلًا بالعطاء والإنجاز، ومؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة مسيرة التطوير، واستثمار الطاقات والخبرات، والعمل بصورة تكاملية لتحقيق تطلعات الكليات وتعزيز دورها في تقديم تعليم نوعي وإعداد كفاءات مؤهلة تسهم بفاعلية في خدمة الوطن والمجتمع.

عميد كلية الحقوق يلتقي وفداً من اتحاد الغرف التجارية السعودية

عبدالعزيز الفيصل ـ إشراقة

التقى عميد كلية الشرق العربي للحقوق الدكتور خالد بن عثمان العمير وفدًا من اتحاد الغرف التجارية السعودية، ممثلاً في اللجنة القانونية برئاسة الدكتور د. حسن عبد الرحمن آل باحص.

وذلك في إطار حرص الكلية على تعزيز علاقاتها مع مؤسسات وقطاعات الأعمال، وبحث فرص التعاون المشترك بما يسهم في دعم العملية التعليمية، وتطوير البرامج والمبادرات الأكاديمية، وتعزيز ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي يمكن أن تشكل إطارًا للتعاون بين الطرفين، إلى جانب مناقشة فرص بناء شراكات نوعية تستفيد من الخبرات والتجارب المتخصصة لدى الجانبين، وتدعم توجهات الكلية نحو توسيع نطاق شراكاتها مع الجهات المهنية والمؤسسات ذات العلاقة بالمجال القانوني والاقتصادي.

وأكد عميد كلية الحقوق أهمية تعزيز التواصل مع القطاع الخاص والجهات المهنية، باعتباره أحد المسارات المهمة لتطوير البيئة التعليمية، وإثراء خبرات الطلبة، وربط الجانب الأكاديمي بالتطبيقات العملية. كما أشار إلى أن التعاون مع اتحاد الغرف التجارية السعودية يمثل فرصة للاستفادة من الخبرات القانونية والمهنية المتخصصة، بما يعزز جاهزية الطلبة والخريجين، ويرفع من مستوى مواءمة المهارات والمعارف التي يكتسبونها مع المتطلبات المتجددة لسوق العمل.

وناقش الجانبان إمكانية التعاون في عدد من المبادرات والبرامج، بما في ذلك تنظيم اللقاءات العلمية والندوات وورش العمل المتخصصة، واستضافة الخبراء والممارسين في المجالات القانونية والتجارية، بما يتيح للطلبة وأعضاء هيئة التدريس الاطلاع على المستجدات والتحديات العملية المرتبطة بالقطاع التجاري وبيئة الأعمال، والاستفادة من التجارب المهنية ذات الصلة.

كما تطرق اللقاء إلى أهمية دعم الأنشطة البحثية والمعرفية، وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات في الموضوعات القانونية ذات الصلة بقطاع الأعمال، بما يسهم في إثراء المعرفة القانونية وتعزيز دور الكلية في خدمة المجتمع والقطاعات المهنية.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية استمرار التواصل والتنسيق، والعمل على بلورة مجالات التعاون ذات الأولوية وتحويلها إلى مبادرات وبرامج عملية تحقق أهداف الطرفين، وتسهم في بناء شراكة فاعلة ومستدامة تعزز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع التجاري، وتدعم إعداد كوادر قانونية مؤهلة تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة متطلبات سوق العمل وخدمة التنمية الوطنية.

حضر اللقاء وكيل الكلية الدكتور مشاري السقياني ووكيلة الكلية الدكتورة غادة الحامد وعدد من المسؤولين.

بمناسبة بدء العام الجامعي الجديد

أ. د. السلمان يوجه كلمة لطلاب وطالبات كليات الشرق العربي

وجه نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبدالله بن سلمان السلمان كلمة لطلاب وطالبات كليات الشرق العربي هنأ فيها الطلاب بمناسبة بداية العام الدراسي الجديد ١٤٤٨هـ وحثهم على بذل على الجد والاجتهاد من أجل تحقيق التميز والتفوق الدراسي، حيث جاء في الكلمة التالي:

أبنائي وبناتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أرحب بكم مع بداية عام جامعي جديد، وأن أهنئكم بانطلاقة جديدة من التعلم والمعرفة وصناعة المستقبل.

إن رحلتكم الجامعية لا تقتصر على الحصول على مؤهل علمي، بل هي فرصة لبناء الشخصية، وتنمية المهارات، واكتشاف القدرات، والاستعداد للمستقبل بثقة واقتدار.

أبنائي وبناتي،

اجعلوا من هذا العام فرصة للتطور والإنجاز، واستفيدوا من كل ما توفره لكم كليات الشرق العربي من فرص للتعلم والتطوير، وتذكروا أن النجاح ثمرة الاجتهاد والمثابرة والانضباط، وأن التحديات التي توجهونها اليوم هي خطوات في طريق تحقيق طموحاتكم.

ونحن في كليات الشرق العربي نؤمن بقدراتكم، ونسعى إلى تمكينكم وتأهيلكم بما يواكب تطلعاتكم واحتياجات المستقبل، ويعزز إسهامكم في مسيرة التنمية الوطنية.

أسأل الله أن يوفقكم، وأن يجعل عامكم الجامعي عامًا حافلًا بالنجاح والتميز، وأن يحقق لكم ما تطمحون إليه.

عام جامعي جديد نبدأه بالطموح، ونمضي فيه بالعزيمة، ونصنع فيه بإذن الله نجاحًا يليق بكم وبوطنكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

غرفة الرياض تنظم منتدى «الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ» بالتعاون مع كلية الشرق العربي للحقوق

د. العمير: المنتدى يعكس أهمية التكامل بين المؤسسات الأكاديمية وقطاع الأعمال والجهات ذات العلاقة

كتب محرر إشراقة

نظمت غرفة الرياض نهاية الشهر الماضي منتدى «الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ»، بالتعاون مع كلية الشرق العربي للحقوق، وبمشاركة عدد من الجهات والقطاعات ذات العلاقة، وذلك في إطار تعزيز المعرفة بالجوانب القانونية والتنظيمية لعمليات الاندماج والاستحواذ، ومواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة العربية السعودية.

وشهد المنتدى حضورًا ومشاركة من نخبة من المختصين والأكاديميين والممارسين والمهتمين بالشأن القانوني والاقتصادي والاستثماري، إلى جانب حضور نحو ٣٠٠ من طلبة كلية الشرق العربي للحقوق، الذين استفادوا من المحاور والنقاشات المتخصصة التي تناولها المنتدى.

وناقش المنتدى عددًا من الموضوعات المرتبطة بالإطار النظامي لعمليات الاندماج والاستحواذ، والإجراءات والمتطلبات القانونية والتنظيمية، ودور الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى أبرز التحديات التي تواجه هذه العمليات والممارسات المهنية المرتبطة بها.

وأكد الدكتور خالد بن عثمان العمير، عميد كلية الشرق العربي للحقوق، أن تنظيم المنتدى يأتي في وقت تشهد فيه المملكة نموًا متسارعًا في النشاط الاقتصادي والاستثماري، وتوسعًا في عمليات الاندماج والاستحواذ، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى الإلمام بالجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم هذه العمليات، ورفع مستوى الوعي لدى الممارسين والمهتمين بهذا المجال.

وأشاد الدكتور العمير بالجهود التي بذلتها غرفة الرياض والجهات المشاركة في تنظيم المنتدى وإنجاحه، مؤكدًا أن مثل هذه الفعاليات تمثل نموذجًا مهمًا للتعاون والتكامل بين المؤسسات الأكاديمية وقطاع الأعمال والجهات ذات العلاقة، وتسهم في تبادل الخبرات والمعارف وتعزيز الممارسات المهنية في المجالات القانونية والاقتصادية.

وأشار إلى أن مشاركة هذا العدد الكبير من طلبة كلية الحقوق في المنتدى تؤكد حرص الكلية على ربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق العملي، وإتاحة الفرصة للطلاب للاطلاع على القضايا القانونية المتصلة بعمليات الاندماج والاستحواذ، والاستفادة من خبرات المختصين والممارسين في هذا المجال.

وأوضح الدكتور العمير أن موضوع الاندماج والاستحواذ يحظى بأهمية خاصة على المستوى الأكاديمي، لارتباطه بعدد من المجالات القانونية والمالية وحوكمة الشركات، مشيرًا إلى أن الموضوع يمثل أحد الموضوعات المهمة ضمن برنامج الماجستير في حوكمة الشركات وأنظمة الأسواق المالية الذي تقدمه الكلية.

كما يمثل حضور الطلبة فرصة لتعزيز معارفهم حول مراحل عمليات الاندماج والاستحواذ، بدءًا من التفاوض والفحص النافي للجهالة، مرورًا بدراسة الالتزامات والحقوق المرتبطة بالصفقة والحصول على الموافقات النظامية اللازمة، وصولًا إلى الآثار القانونية المترتبة على إتمام العملية.

وأكد المشاركون أهمية تعزيز المعرفة القانونية لدى المستثمرين وأصحاب الأعمال والمختصين، باعتبار أن الإلمام بالمتطلبات النظامية والإجراءات القانونية يمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح عمليات الاندماج والاستحواذ والحد من المخاطر التي قد تترتب عليها.

ويأتي تنظيم المنتدى في إطار حرص غرفة الرياض وكلية الشرق العربي للحقوق على تعزيز الشراكة بين القطاع الأكاديمي وقطاع الأعمال، ودعم الفعاليات العلمية والمهنية المتخصصة، بما يسهم في إثراء الحوار حول القضايا القانونية المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار، ويدعم مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠ في تطوير البيئة الاستثمارية والتشريعية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي ختام المنتدى، تم التأكيد على أهمية استمرار التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجهات المهنية والتنظيمية وقطاع الأعمال، وتوسيع نطاق الفعاليات المتخصصة التي توفر منصات للحوار وتبادل الخبرات، وتسهم في تطوير المعرفة والممارسة القانونية في المملكة.

ويعكس المنتدى الدور الفاعل لكلية الشرق العربي للحقوق في دعم المعرفة القانونية المتخصصة، وإعداد طلبة القانون للتعامل مع المستجدات العملية في بيئة الأعمال، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة بما يخدم تطوير التعليم والممارسة القانونية في المملكة

تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل (NCAAA) نجاح يضاف إلى رصيد كليات الشرق العربي

عمداء ومنسوبو الكليات يهنئون إدارة الكليات على هذا المنجز ويؤكدون مواصلة العطاء

أ. د. الملّه

أ. د. الخثلان

د. العمير

أ. د. الملّه: هذا الإنجاز ليس وليد جهد عابر بل نتيجة جهود تراكمية لقطاعات الكليات

أ. د. الخثلان: الاعتماد المؤسسي الكامل يعكس مستوى نضج منظومة الجودة في الكليات

د. العمير: استمرار الاعتماد لهذه السنوات السبع يمثل دافعًا إضافيًا لمواصلة العمل الجاد

كتب محرر إشراقة

مع مطلع العام الدراسي الجديد ١٤٤٨ـ ١٤٤٩هـ جددت كليات الشرق العربي حصولها على الاعتماد المؤسسي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، ممثلةً بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA)، وذلك للفترة من سبتمبر ٢٠٢٦م إلى أغسطس ٢٠٣٣م، في إنجاز يعكس استمرارية التزام الكليات بمعايير الجودة والتميز، وحرصها على التطوير المستمر في مختلف جوانب الأداء الأكاديمي والمؤسسي.

وهي بادرة مباركة، مثلت ثمرة جهود كبيرة قام بها العاملون في الكليات، الذين يؤكدون دوماً أن هدفهم الأساس هو تحقيق معايير الجودة والمحافظة على استدامة الأداء الأكاديمي والمؤسسي.

ويؤكد هذا الإنجاز ما توليه الكليات من اهتمام مستمر بترسيخ ثقافة الجودة والتحسين والتطوير، وسعيها إلى الارتقاء بممارساتها الأكاديمية والإدارية، وتوفير بيئة تعليمية محفزة تواكب متطلبات التعليم العالي، وتلبي احتياجات سوق العمل وتطلعات الطلبة.

وقد عبر عمداء كليات الشرق العربي ومنسوبيها عن بالغ سرورهم وبهجتهم بهذا المنجز الهام ونقلوا تهانيهم وتبريكاتهم إلى معالي رئيس مجلس أمناء كليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبدالله الفيصل ونائبه الأستاذ الدكتور عبدالله السلمان على ما تحقق، مؤكدين على مواصلة العطاء لهذه المؤسسة التعليمية الرائدة بكل حب وإخلاص وبذل مزيد من الجهد للمحافظة على هذا التميز.

• في البداية تحدث عميد كلية الدراسات العليا الأستاذ الدكتور سعيد بن تركي الملّه، فقال: أعرب عن بالغ سعادتي واعتزازي بتجديد كليات الشرق العربي حصولها على الاعتماد المؤسسي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، ممثلة بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA)، للفترة من سبتمبر ٢٠٢٦م حتى أغسطس ٢٠٣٣م، مؤكدًا أن هذا الإنجاز يمثل شهادة جديدة على ما تتمتع به الكليات من منظومة أكاديمية ومؤسسية راسخة، وما تبذله من جهود متواصلة في سبيل تحقيق أعلى معايير الجودة والتميز.

وأشار الملّه إلى أن الوصول إلى هذا المنجز لم يكن وليد جهد عابر أو عمل مؤقت، وإنما جاء نتيجة تراكمية لجهود جميع قطاعات الكليات ومنسوبيها، وما شهدته مختلف العمليات الأكاديمية والإدارية من مراجعة وتطوير وتحسين مستمر، إلى جانب الالتزام بالمعايير والاشتراطات التي يتطلبها الاعتماد المؤسسي.

وقال الملّه: أننا وبهذه المناسبة نعمل على أن نسعى نحو مرحلة جديدة من العمل النوعي، التي تتطلب المحافظة على المكتسبات وتطويرها، والاستمرار في قياس الأداء وتحسينه، بما يعزز قدرة الكليات على تقديم تعليم نوعي يستجيب لاحتياجات الطلبة وسوق العمل.

وهنأ الملّه بهذه المناسبة معالي رئيس مجلس أمناء كليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبدالله الفيصل، ونائبه الأستاذ الدكتور عبدالله السلمان، وإدارة الكليات وكافة منسوبيها، مؤكدًا أن هذا الإنجاز هو ثمرة لجهد جماعي يستحق الإشادة والتقدير.

• وأكد عميد كلية الدراسات التطبيقية الأستاذ الدكتور خالد الخثلان: أن تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل لكليات الشرق العربي يمثل إنجازًا مهمًا يضاف إلى سجل الكليات الأكاديمي والتعليمي، ويعكس مستوى النضج الذي وصلت إليه منظومة الجودة فيها، مشيرًا إلى أن الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي لم يعد مجرد مطلب تنظيمي، بل أصبح أحد أهم المؤشرات على كفاءة المؤسسة وقدرتها على التطوير المستدام.

وأوضح أن المرحلة التي سبقت الحصول على الاعتماد شهدت عملاً مؤسسيًا واسعًا شمل مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية، بدءًا من مراجعة السياسات والإجراءات، ومرورًا بتطوير البرامج والممارسات التعليمية، وتعزيز عمليات التقويم وقياس مؤشرات الأداء، وانتهاءً بمتابعة فرص التحسين والعمل على معالجتها وفق خطط واضحة.

وأضاف أن ما يميز هذا الإنجاز أنه تحقق من خلال العمل بروح الفريق الواحد، إذ شارك فيه أعضاء هيئة التدريس والإداريون والقيادات الأكاديمية والطلبة، كل في نطاق اختصاصه ومسؤوليته، وهو ما يؤكد أن الجودة مسؤولية مشتركة وليست مهمة إدارة أو جهة محددة.

وقدم الخثلان التهنئة إلى قيادة كليات الشرق العربي، وعلى رأسها رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبدالله الفيصل، ونائبه الأستاذ الدكتور عبدالله السلمان، مشيدًا بالدعم الذي تحظى به مسيرة التطوير والجودة في الكليات، ومتطلعًا إلى أن تكون المرحلة المقبلة أكثر طموحًا وإنجازًا.

• كما تحدث بهذه المناسبة عميد كلية الحقوق الدكتور خالد العمير حيث وصف تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل بأنه منجز نوعي يعكس ثقة جهات التقويم والاعتماد في منظومة العمل المؤسسي والأكاديمي بكليات الشرق العربي، مؤكدًا أن استمرار الاعتماد لهذه السنوات السبع يمثل دافعًا إضافيًا لمواصلة العمل على تطوير الممارسات التعليمية والارتقاء بمخرجات الكليات.

وبيّن العمير أن عملية الاعتماد المؤسسي تتطلب استعدادًا كبيرًا وعملاً متواصلاً، ولا تقتصر على تقديم الوثائق أو استكمال المتطلبات، وإنما تعتمد بصورة أساسية على وجود ممارسات حقيقية ومستدامة داخل المؤسسة، وعلى قدرة الكليات على إثبات فاعلية تلك الممارسات وقياس نتائجها والاستفادة منها في عمليات التحسين.

وأضاف: لقد كان أمام منسوبي الكليات تحدٍ كبير يتمثل في المحافظة على ما تحقق من مكتسبات، وفي الوقت نفسه الاستجابة للتحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل، والتطور المتنامي في تقنيات التعليم والتحول الرقمي. وقد أسهم هذا التحدي في تعزيز ثقافة التطوير والعمل المؤسسي داخل الكليات.

ورفع العمير أسمى عبارات التهاني والتبريكات إلى قيادة الكليات ومنسوبيها، مؤكدًا أن هذا الإنجاز يحمّل الجميع مسؤولية أكبر للمحافظة على مستوى الأداء، ومواصلة مسيرة البناء والتطوير التي أرستها إدارة الكليات خلال السنوات الماضية.

• وتحدث مستشار المشرف العام المشرف على إدارة القبول والتسجيل الأستاذ الدكتور محمد الناجم، حيث قال: إن تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل لكليات الشرق العربي يمثل مناسبة مهمة للاحتفاء بالجهود التي بذلتها الكليات في مجال الجودة والتطوير، مؤكدًا أن استمرار الاعتماد حتى عام ٢٠٣٣م يعكس نجاح المؤسسة في بناء منظومة متكاملة من الممارسات الأكاديمية والإدارية التي تستجيب لمعايير الجودة والاعتماد.

وأضاف الناجم أن العمل على متطلبات الاعتماد كان تجربة مؤسسية ثرية أسهمت في تعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والكليات والوحدات، ودفعت الجميع إلى مراجعة الأداء بصورة أكثر دقة، والاستناد إلى البيانات والمؤشرات في اتخاذ القرارات وتحديد أولويات التحسين.

وأشار إلى أن ثقافة الجودة التي ترسخت في الكليات خلال السنوات الماضية أصبحت جزءًا أساسيًا من بيئة العمل، وهو ما يمثل أحد أهم المكاسب التي يمكن أن تحققها مؤسسات التعليم العالي من عمليات الاعتماد؛ لأن القيمة الحقيقية للاعتماد تكمن في استدامة التطوير، وليس في الحصول على شهادة لفترة زمنية محددة.

وأكد الناجم أن المرحلة المقبلة تتطلب الاستفادة من هذا الإنجاز في بناء خطط تطوير أكثر طموحًا، والاستثمار في الكفاءات البشرية، وتطوير العملية التعليمية، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بما يتوافق مع تطلعات المملكة في تطوير منظومة التعليم العالي.

ورفع الناجم التهنئة إلى معالي رئيس مجلس الأمناء ونائبه وإدارة الكليات وجميع العاملين فيها، مشيدًا بما وجدته فرق العمل من دعم ومساندة أسهما في الوصول إلى هذا الإنجاز.

أكد مستشار الكليات، الأستاذ الدكتور محمد بن سعد اليحيى، أن تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل لكليات الشرق العربي حتى عام ٢٠٣٣م يُجسّد ما وصلت إليه الكليات من مستوى متقدم في تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي، ويعكس ما تحظى به من دعم واهتمام من معالي رئيس مجلس الأمناء ونائبه، إلى جانب ما يبذله عمداء الكليات ومنسوبوها من جهود متكاملة للارتقاء بالأداء الأكاديمي والإداري.

وهنأ اليحيى معالي رئيس مجلس الأمناء، الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد الفيصل، وسعادة نائبه، الأستاذ الدكتور عبد الله بن سلمان

أ. د. الناجم:

أ. د. الناجم: ثقافة الجودة ترسخت في الكليات منذ تأسيسها وأصبحت جزءاً من بيئة العمل

أ. د. اليحيى

أ. د. محمد اليحيى: تجديد الاعتماد المؤسسي يأتي امتدادًا لمسيرة حافلة بالتطوير والتحسين المستمر ويعكس نهجاً مؤسسياً راسخاً

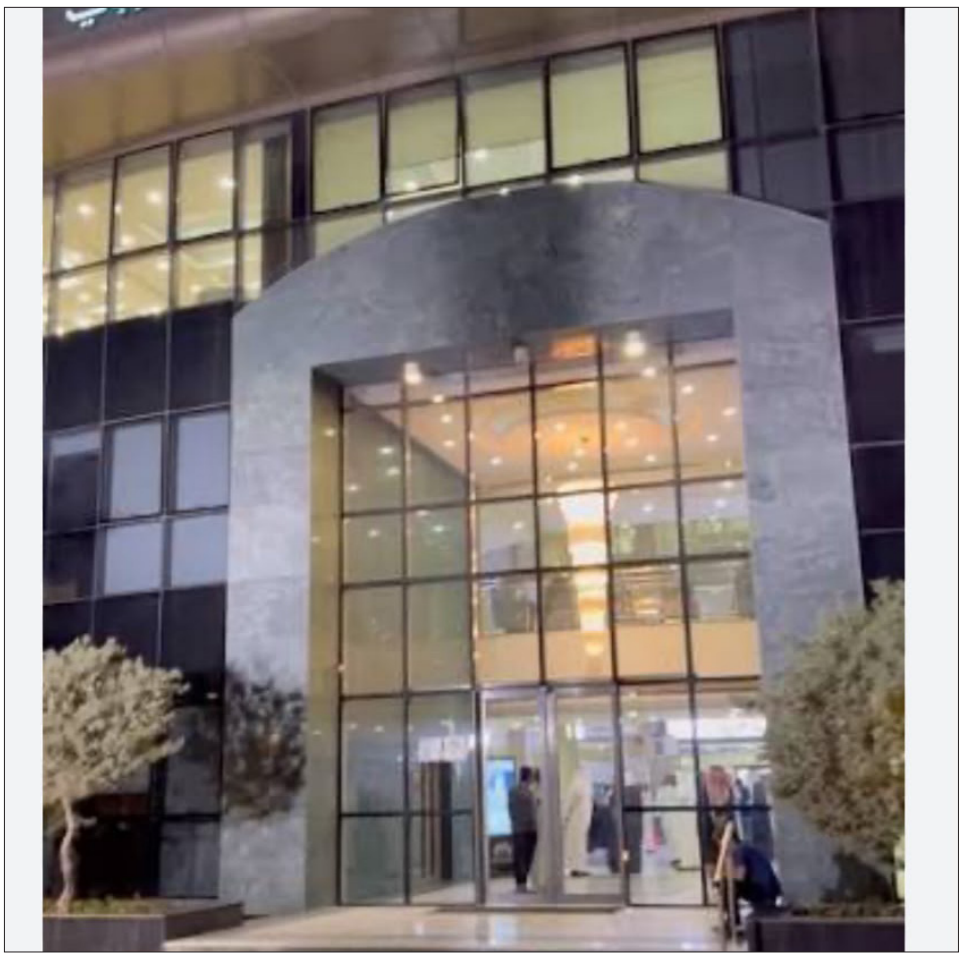

السلمان، بهذه المناسبة، مؤكدًا أن هذا الإنجاز يأتي امتدادًا لمسيرة حافلة بالتطوير والتحسين المستمر، ويعكس نهجًا مؤسسيًا راسخًا في ترسيخ الجودة والارتقاء بمستوى الأداء.

وأشار إلى أن تجديد الاعتماد لا يمثل نهايةً لمسيرة التطوير، بل محطةً جديدةً لمواصلة العمل والبناء على ما تحقق، وتعزيز الممارسات الأكاديمية والإدارية، بما يسهم في ترسيخ مكانة كليات الشرق العربي، ويدعم توجهها نحو مزيد من التميز وتحقيق تطلعاتها المستقبلية.

• وأكدت المشرفة على قسم الطالبات الدكتورة البندري الرشود أن تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل يعد ثمرة طبيعية للجهود التي بذلتها كليات الشرق العربي في ترسيخ مفهوم الجودة بوصفه ممارسة يومية ومنهجًا في العمل، وليس مجرد مشروع يرتبط بموعد زيارة فريق الاعتماد أو فترة زمنية محددة.

وقالت إن الكليات عملت خلال الفترة الماضية على تعزيز منظومة الجودة في مختلف مستوياتها، ورفع مستوى الوعي بمعايير الاعتماد ومتطلباته، وربط الخطط والأهداف بمؤشرات أداء قابلة للقياس، إلى جانب الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية والخدمات المقدمة للطلبة، وتعزيز الممارسات التي تسهم في تحقيق مخرجات تعليمية تتوافق مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.

وأضافت البندري أن هذا الإنجاز يعكس كذلك الدور المهم الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس ومنسوبو الكليات، الذين تعاملوا مع متطلبات الاعتماد باعتبارها جزءًا من مسؤولياتهم المهنية والأكاديمية، وهو ما أسهم في تحويل الجودة من مفهوم نظري إلى ممارسة فعلية انعكست على الأداء العام.

كما أشارت إلى أن حصول الكليات على الاعتماد المؤسسي الكامل للفترة من ٢٠٢٦م إلى ٢٠٣٣م يمنحها قاعدة قوية للانطلاق نحو مزيد من التطوير، مؤكدًا أن الطموح لا يتوقف عند المحافظة على الاعتماد، وإنما يتجاوز ذلك إلى تحقيق مستويات أعلى من التميز والجودة.

واختتمت حديثها بقولها: مبارك لنا ولإدارة الكليات هذا المنجز الرائع متمنية استمرار النجاحات والإنجازات.

• كما أكد منسوبو الكليات أن تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل لكليات الشرق العربي هو انعكاس مباشر للجهد الكبير الذي بذلته إدارة الكليات ومنسوبوها خلال الفترة الماضية، مؤكدين أن هذا النوع من الإنجازات لا يتحقق إلا من خلال رؤية واضحة، وقيادة داعمة، وعمل جماعي يقوم على التخطيط والمتابعة والتقويم والتحسين المستمر.

وإن الاعتماد المؤسسي يمثل أحد أهم الممارسات التي تساعد مؤسسات التعليم العالي على اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها، وتحديد جوانب التطوير والعمل على معالجتها وفق منهجية علمية، وهو ما حرصت عليه كليات الشرق العربي في مختلف مراحل عملها.

تجدر الإشارة أن ما تحقق اليوم يؤكد أن الجهود التي بذلها العاملون في الكليات لم تذهب سدى، وأن العمل المتواصل على تطوير الأداء الأكاديمي والإداري وتجويد الخدمات التعليمية قد أثمر عن هذا الاعتراف المؤسسي المهم.

وأن المسؤولية بعد تجديد الاعتماد أصبحت أكبر؛ فالمحافظة على الإنجاز تتطلب الاستمرار في الأداء بالمستوى ذاته، بل والارتقاء به، مع مواكبة المتغيرات التي يشهدها التعليم العالي محليًا وعالميًا، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتطوير مهارات الطلبة بما يعزز جاهزيتهم للمستقبل وسوق العمل.

محطات في مسيرة نجاحات كليات الشرق العربي

منذ تأسيسها منذ أن تأسيس كليات الشرق العربي في مدينة الرياض عام ٢٠٠٨م، انطلقت مسيرتها التعليمية برؤية واضحة تستهدف تقديم تعليم جامعي نوعي، يجمع بين التأهيل الأكاديمي والتطبيق العملي، ويرتبط باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية. وقد أسهم هذا التوجه في ترسيخ مكانة الكليات بوصفها من المؤسسات التعليمية الأهلية الرائدة في مجال الدراسات العليا، قبل أن تتوسع لاحقًا لتشمل برامج البكالوريوس والدبلومات والبرامج التنفيذية.

وكان من أبرز المحطات المبكرة في مسيرة الكليات حصول مؤهلاتها وبرامجها على اعتماد وزارة التعليم، إلى جانب تصنيف مؤهلاتها لدى وزارة الخدمة المدنية عام ٢٠١٢م، بعد دراسة وتقويم عدد من برامج الماجستير في مجالات إدارة الأعمال والمحاسبة والحاسب، والقانون والتربية وغيرها. ومثّل ذلك خطوة مهمة في تعزيز حضور الكليات وثقة سوق العمل بمخرجاتها.

وفي مسار الجودة والاعتماد الأكاديمي، حققت كليات الشرق العربي إنجازًا بارزًا بحصولها على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي التابع لهيئة تقويم التعليم والتدريب، بما يعكس التزامها بتطبيق معايير الجودة المؤسسية والارتقاء المستمر بالأداء الأكاديمي والإداري. كما حصلت الكليات على اعتمادات دولية، من بينها اعتماد المجلس الأعلى لتقويم الأبحاث والتعليم العالي الفرنسي HCERES، واعتماد مؤسسة إدارة المشاريع PMI، في تأكيد على انفتاحها على المعايير والممارسات العالمية في التعليم والتأهيل المهني.

وعلى مستوى الاعتماد البرامجي، واصلت الكليات مسيرتها بخطوات متتابعة؛ ففي عام ٢٠٢٣م وقعت هيئة تقويم التعليم والتدريب اتفاقيات لاعتماد خمسة برامج أكاديمية في الكليات، شملت أربعة برامج ماجستير في المجالات التربوية، إضافة إلى برنامج بكالوريوس القانون. ثم توّج هذا المسار بحصول برنامج بكالوريوس القانون على الاعتماد الأكاديمي البرامجي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، في إنجاز يعكس تطور منظومة الجودة في الكليات وحرصها على رفع كفاءة مخرجاتها التعليمية.

وتكشف هذه المحطات أن تجربة كليات الشرق العربي لم تقم على التوسع في البرامج فحسب، بل على بناء منظومة متكاملة للجودة والتحسين المستمر؛ إذ تعمل الكليات على مواءمة برامجها مع معايير الاعتمادات الوطنية والدولية، والإطار الوطني للمؤهلات، والمعايير المهنية واحتياجات سوق العمل.

وبذلك، تمثل الاعتمادات التي حصلت عليها كليات الشرق العربي عبر مسيرتها أكثر من مجرد شهادات جودة؛ فهي محطات متتابعة في رحلة أكاديمية تؤكد التزام الكليات بالتطوير والتميز، وتدعم رسالتها في إعداد كوادر مؤهلة قادرة على الإسهام بفاعلية في مسيرة التنمية الوطنية، ومواكبة التحولات المتسارعة في التعليم وسوق العمل، انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الالتزام بعمل

د. أحمد عبدالحميد أمين سليمان
أستاذ القانون المدني في الكليات

سوف أتناول في هذا المقال المادة (١٦٧) من نظام المعاملات المدنية التي تنص على أنه:

إذا كان الالتزام بعمل فتسري على تنفيذه الأحكام الآتية:

أ- إذا نص الاتفاق أو اقتضت طبيعة العمل أن ينفذ المدين الالتزام بنفسه جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين.

ب- إذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه، جاز للدائن أن يطلب إذنًا من المحكمة في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين إذا كان هذا التنفيذ ممكنًا، ويجوز للدائن في حال الاستعجال تنفيذ الالتزام على نفقة المدين دون إذن المحكمة.

ج- يقوم حكم المحكمة مقام تنفيذ العمل إذا اقتضت ذلك طبيعة الالتزام (

- أنواع ثلاثة للالتزام بإنجاز عمل معين:

نخلص من النص المتقدم أن الالتزام بإنجاز عمل معين، من حيث تدخل المدين الشخصي في تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً، أنواع ثلاثة:

(١) أن يكون الالتزام ممكن التنفيذ عينياً دون تدخل شخصي من المدين في هذا التنفيذ، وهذا هو الأصل

(٢) أن يكون الالتزام غير ممكن التنفيذ عيناً دون تدخل شخصي من المدين، وهذا استثناء يرد على الأصل من إحدى ناحيتيه ناحية تعذر تنفيذ الالتزام.

(٣) أن تكون طبيعة الالتزام سمح بأن يقوم حكم القاضي مقام التنفيذ العيني، وهذا استثناء يرد على الأصل من الناحية الأخرى، ناحية إمكان تنفيذ الالتزام

- الالتزام بإنجاز عمل معين ممكن التنفيذ عيناً دون تدخل المدين:

فإذا تعهد مقاول ببناء دار، وامتنع من تنفيذ تعهده، أمكن التنفيذ عيناً دون تدخله الشخصي، وإذا تعهد صانع بصنع شيء معين يمكن لصناع غيره أن يصنعوه، أمكن كذلك التنفيذ عيناً دون تدخل المدين الشخصي. وإذا تعهد أمين النقل بنقل أشخاص أو أشياء، أمكن تنفيذ التزامه عيناً دون تدخله.

والبت فيما إذا كان التنفيذ العيني للالتزام ممكناً دون تدخل المدين الشخصي موكول إلى الدائن، فهو الذي يرى ما إذا كان يكتفى بتنفيذ الالتزام على نفقة المدين دون تدخله، فإذا قدر الدائن أن طبيعة الالتزام تسمح بأن يكون التنفيذ العيني كافياً، حتى لو قام به غير المدين، وامتنع المدين من التنفيذ، استطاع الدائن أن يلجأ إلى القضاء ليطلب ترخيصاً في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين، ويكون الالتجاء إلى القضاء في صورة دعوى يطلب فيها الدائن الحكم بالتنفيذ العيني على نفقة المدين، فإذا قرر القاضي أن التنفيذ العيني ممكن بوساطة الغير، حكم به وبأن يكون على نفقة المدين. فيستطيع المستأجر مثلاً أن يطلب الحكم بإجراء إصلاحات عاجلة في العين المؤجرة على نفقة المؤجر، وقد يكون ذلك بطريق الاستعجال إذا وجد مقتض لذلك، ومتى صدر الحكم نفذه المستأجر بأن يتعاقد مع من يقوم بهذه الإصلاحات ويرجع بنفقاتها على المؤجر وكذلك الأمر في تعهد المقاول ببناء الدار، فإنه يجوز للدائن أن يتعاقد مع مقاول آخر –وذلك بعد الحصول على حكم بالتنفيذ العيني على نفقة المدين – فتبنى الدار ويرجع الدائن بنفقات البناء على المقاول الأول.

وتطبق هذه القاعدة في كل التزام بإنجاز عمل يمكن لغير المدين تنفيذه تنفيذاً عينيا دون تدخل شخصي من المدين، فيستصدر الدائن حكماً بتنفيذ هذا الالتزام على نفقة المدين.

فإذا كان التنفيذ العيني لا يحتمل الإبطاء إلى أن يستصدر الحكم ، كما هي الحال في بعض صور الإصلاحات العاجلة بالعين المؤجرة ، جاز للمستأجر دون أن يستصدر حكماً أن يعهد إلى مقاول يقوم بهذه الإصلاحات العاجلة – ويحسن أن يكون ذلك بعد إعذار المؤجر – ثم يرجع بنفقة هذه الإصلاحات على المؤجر بدعوى يرفعها عليه يطالبه فيها بذلك ، وهنا يبسط القاضي رقابته ليتثبت من أن الظروف كانت تبرر هذا التصرف الاستثنائي ، ومن أن المصروفات التي أنفقت في إجراء هذه الإصلاحات العاجلة كانت في حدود معقولة فيحكم بها كلها على المؤجر ، أو أن فيها إسرافاً فيقضى بخفضها إلى الحد المعقول، ذلك أن الدائن عليه أن يتوخى أيسر الطرق كلفة وأقلها نفقة في تنفيذ التزام المدين، بل عليه أن يتعاون مع المدين عند نشوء الالتزام إلى أن ينقضي. يتعاون مع المدين عند نشوء الالتزام، وبخاصة إذا كان المعقود عليه يقتضي خبرة فنية توافرت عند الدائن دون المدين ، كعقود التأمين التي تبرم بين شركات التأمين ، وهى شركات فنية ،وعملائها ،وكثير منهم تنقصه الخبرة اللازمة ، فلا يكفى أن يمتنع الدائن في مثل هذه الأحوال عن تضليل المدين ، بل يجب عليه أيضاً أن يرشده ويبصره بما هو مقدم عليه من شؤون التعاقد ويتعاون الدائن مع المدين عند تنفيذ الالتزام فعلى المستأجر مثلا أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله ، كأن تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة، أو ينكشف عيب بها ، أو يقع اغتصاب عليها ، أو يعتدى أجنبي بالتعرض لها ، أو بإحداث ضرر بها وإذا لم يخطر المشترى البائع بدعوى الاستحقاق المرفوعة عليه في الوقت الملائم، وصدر عليه حكم حاز قوة الأمر المقضي، فقد حقه في الرجوع بالضمان إذا أثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدى إلى رفض دعوى الاستحقاق، وإذا ثبت أثناء سير العمل أن المقاول يقوم به على وجه معيب أو مناف للعقد، أنذره رب العمل بأن يعدل عن طريق التنفيذ خلال أجل يعينه له ،

- ضرورة تدخل المدين للتنفيذ:

إذا كان التنفيذ العيني للالتزام يقتضي تدخل المدين الشخصي على النحو المتقدم، جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين نفسه، فإذا امتنع المدين من أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزامه، كان للدائن أحد طريقين:

(أولهما) أن يلجأ إلى طريق التهديد المالي

(الثاني) أن يطالب المدين بالتعويض النقدي لتعذر التنفيذ العيني. وقد يكون هناك شرط جزائي متفق عليه بينهما، فيطالب الدائن بتنفيذه طبقاً لأحكام الشرط الجزائي التي سنبسطها في مكان آخر

- الالتزام بإنجاز عمل معين يقوم حكم القاضي مقام تنفيذه:

وهناك نوع من الالتزامات بإنجاز عمل معين تسمح طبيعته أن يقوم حكم القاضي مقام تنفيذه العيني، وقد نصت الفقرة (ج) من المادة السابعة والستون بعد المائة من نظام المعاملات المدنية على هذا النوع من الالتزامات، فجعلت حكم القاضي فيه هو التنفيذ العيني، وأكثر الأمثلة شيوعاً في ذلك هو التزام البائع بالتصديق على إمضائه في عقد البيع تمهيداً لتسجيل العقد، فإن امتنع البائع عن تنفيذ التزامه، جاز للمشترى أن يطلب الحكم بإثبات صحة التوقيع، فيكون الحكم الصادر بذلك بمثابة تصديق على الإمضاء يمكن بعدة تسجيل عقد البيع، وإذا وقع نزاع في صحة البيع نفسه، جاز الحكم بثبوت صحة البيع، ويكون هذا الحكم بمثابة عقد مصدق فيه على الإمضاء فيسجل، كذلك في الوعد بالتعاقد ، إذا أظهر الموعود له رغبته في أن يتم التعاقد ، وامتنع الواعد من إمضاء العقد ، كان للموعود له أن يستصدر حكما بإثبات التعاقد ، ويقوم هذا الحكم مقام العقد الموعود بإبرامه ،وكذلك في التزام الدائن المرتهن بشطب الرهن بعد سداد الدين ، إذا امتنع الدائن من التقدم إلى قلم كتاب المحكمة لإجراء هذا الشطب ، جاز للمدين أن يستصدر حكما يقوم مقام التنفيذ العيني ويشطب بمقتضاه الرهن ،وإذا أفرغ الوعد بإجراء رهن رسمي في الشكل الرسمي الواجب وامتنع الواعد بعد ذلك من تنفيذ وعده بإجراء الرهن ، جاز للدائن أن يستصدر حكما يقوم مقام التنفيذ العيني ، ويقيد هذا الحكم فيكون لقيده جميع آثار الرهن . وهذا بخلاف ما إذا كان الوعد بإجراء الرهن الرسمي لم يفرغ في الشكل الرسمي الواجب، فإن تنفيذه في هذه الحالة لا يكون إلا عن طريق التعويض.

تأثير تقنيات المحاسبة الرقمية على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على قطاعي البنوك والاتصالات السعودية

الباحث: إبراهيم بن عبد الله المعيوف
إشراف: د. أحمد عبده الصباغ

أعد الباحث إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم المعيوف بحثاً عن: «تأثير تقنيات المحاسبة الرقمية على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على قطاعي البنوك والاتصالات السعودية».

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقنيات المحاسبة الرقمية (سلاسل الكتل، البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي) على الأداء المالي للبنوك وشركات الاتصالات المدرجة في السوق المالية السعودية، وتمثلت عينة الدراسة في ١٤ شركة متداولة (٨٤ مشاهدة) وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٣. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات لوحية (Panel Data) شاملة لجميع الشركات المؤهلة، مما أتاح دمج البعدين الزمني والمقطعي لتعزيز قوة النتائج الإحصائية.

تم استخدام أساليب الانحدار المتعدد ومصفوفة ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الأداء المالي)، مع إدراج المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل النمو) للتحكم في تأثيرها. أظهرت النتائج أن المتغيرات الرقابية، خاصة معدل نمو الشركة والرافعة المالية، كانت أكثر تأثيرًا على الأداء المالي مقارنة بالمتغيرات الرقمية المستقلة.

بالنسبة للفروض الفرعية، تبين أن تقنية سلاسل الكتل لم تؤثر بشكل معنوي على الأداء المالي بشكل مباشر، بينما البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي أظهرتا تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا. وأشارت النتائج إلى أن العلاقة بين التقنيات الرقمية والأداء المالي قد تكون غير مباشرة وتتأثر بعوامل تشغيلية ومالية إضافية، مثل جودة التنفيذ ومدى تكامل التقنية مع العمليات الداخلية للشركة.

توصي الدراسة بضرورة اعتماد استراتيجيات تكاملية عند تطبيق تقنيات المحاسبة الرقمية لتعظيم أثرها على الأداء المالي، مع التركيز على تحسين معدل نمو الشركة والحفاظ على هيكل مالي متوازن. كما تشير النتائج إلى أهمية إجراء دراسات مستقبلية باستخدام نماذج تحليلية أكثر تعقيدًا لدراسة الأثر غير المباشر للتقنيات الرقمية على الأداء المالي عبر العوامل الوسيطة.

مبدأ الولاية القضائية العالمية في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني.

الباحث: خالد ظاهر الشهري
إشراف: أ.د. بن علي بن سهلة بن ثاني

تناول الباحث: خالد ظاهر الشهري دراسة عن: «مبدأ الولاية القضائية العالمية في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني».

واعتمدت الدراسة على تحليل مبدأ الولاية القضائية العالمية في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، من خلال التعرف على شروط ومسوغات ممارسته، والكشف عن الأساس القانوني الذي يستند إليه، وإبراز الجرائم التي يشملها نطاقه، إضافة إلى الوقوف على الإشكاليات التي تواجه تطبيقه في ملاحقة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع معلومات دقيقة وموضوعية حول الظاهرة محل البحث، وتحليلها في ضوء النصوص القانونية الدولية والتطبيقات العملية، وصولاً إلى نتائج علمية تبرز أهمية هذا المبدأ في تعزيز العدالة الجنائية الدولية.

وأظهرت النتائج أن مبدأ الولاية القضائية العالمية يُعد من أهم الآليات القانونية المستحدثة نسبيًا في القانون الجنائي الدولي، إذ تجاوز القيود التقليدية المرتبطة بالإقليمية، والجنسية، والعينية، وأسهم في مكافحة الإفلات من العقاب. كما تبين أن هذا المبدأ لم ينشأ فجأة، بل مر بمراحل تطور متعاقبة حتى وجد أساسًا صريحًا في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧. ومع ذلك، يظل نطاق تطبيقه محدودًا بالجرائم الدولية الأشد خطورة، مع تفاوت ملحوظ في مواقف التشريعات الوطنية بشأنه.

وتوصي الدراسة بضرورة وضع اتفاقية دولية شاملة تنظم تطبيق الولاية القضائية العالمية وتحدد ضوابطها، إلى جانب وضع تعريف جامع للانتهاكات الجسيمة، وحث الدول على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وتعزيز التعاون القضائي الدولي، ودعم دور القضاء الوطني في هذا المجال.

وسائل الإثبات في مجال المنازعات الإدارية في النظام السعودي

الباحث: سامي بن صالح العمري
إشراف: د. محمد أمين كمال

أعد الباحث سامي بن صالح بن فاضل العمري بحثاً عن: «وسائل الإثبات في مجال المنازعات الإدارية في النظام السعودي» تناول فيه موضوع وسائل الإثبات في مجال المنازعات الإدارية في النظام السعودي، وذلك في ظل التطورات التشريعية الحديثة، لاسيما صدور نظام الإثبات السعودي، وما له من أثر في تنظيم قواعد الإثبات أمام الجهات القضائية. وهدفت الدراسة إلى بيان ماهية الإثبات في المنازعات الإدارية، واستعراض وسائل الإثبات المختلفة، وتحليل خصوصيتها مقارنة بغيرها من المنازعات، إضافة إلى إبراز دور القاضي الإداري في إدارة عملية الإثبات.

وتكمن مشكلة الدراسة في الطبيعة غير المتكافئة لأطراف الدعوى الإدارية، حيث تكون جهة الإدارة في مركز أقوى مقارنة بالفرد، مع غياب تنظيم مستقل ومتكامل لوسائل الإثبات في هذا النوع من المنازعات، مما يثير تساؤلات حول كفاية القواعد النظامية الحالية لتحقيق العدالة والتوازن بين الخصوم.

وقد اعتمدت الدراسة على: «المنهج الوصفي التحليلي» من خلال تحليل النصوص النظامية ذات الصلة، وعلى رأسها نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام الإثبات، مع الاستئناس بأحكام القضاء الإداري.

كما شملت الدراسة بحثًا علمياً منظماً بدأ بمقدمة، تلاها مبحث تمهيدي تناول مفهوم الإثبات في المنازعات الإدارية، من خلال بيان ماهية القضاء الإداري ونشأته وتطوره، وبيان ماهية المنازعات الإدارية والجهة المختصة بنظرها في المملكة العربية السعودية، ثم تعريف الإثبات الإداري وطبيعته القانونية وتمييزه عن غيره.

وتناولت الدراسة في فصلها الأول خصوصية الإثبات في المنازعات الإدارية، من حيث طبيعته وخصائصه ومبادئه، وشروط الواقعة محل الإثبات، والقواعد العامة لعبء الإثبات ودور القاضي الإداري فيه. وفي الفصل الثاني عالجت الدراسة وسائل الإثبات، سواءً العادية كالإقرار والاستجواب والكتابة والقرائن والمعاينة، أو غير العادية كاليمين والشهادة والخبرة، إضافة إلى وسائل الإثبات الرقمية الحديثة كالتسجيلات والتوقيع الإلكتروني والبريد الإلكتروني والمحررات الإلكترونية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإثبات في المنازعات الإدارية يتميز بخصوصية ناتجة عن طبيعة العلاقة بين الإدارة والأفراد، مما يستدعي دوراً إيجابياً للقاضي الإداري في تحقيق التوازن بين الخصوم. كما بيّنت الدراسة هذه المفاهيم ووضحت معانيها وتطبيقاتها وفقاً لأحكام النظام السعودي، من خلال ربطها بالنصوص النظامية والممارسات القضائية المعمول بها، مع التأكيد على أهمية تطوير وسائل الإثبات، خاصة الرقمية منها، بما يواكب التحول التقني ويعزز من كفاءة العدالة الإدارية.

كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنظيم النظامي لوسائل الإثبات في المنازعات الإدارية، بما يحقق حماية أكبر لحقوق الأفراد، ويضمن في الوقت ذاته حسن سير المرافق العامة.

خريج الكليات الذي ترك العمل حباً في إكمال دراسته:

زياد سليمان: درست في عدة جامعات فوجدت أن كليات الشرق العربي هي الأميز

أجرى الحوار لإشراقة ريهام سعيد

ترك العمل من أجل مواصلة الدراسة، وحقق تميزاً دراسياً ملفتاً، ذلك هو خريج الكليات في مرحلة البكالوريوس زياد سليمان الذي ألقى كلمة الخريجين في حفل تخريج طلاب الكليات العام الماضي. تحدث زياد عن مسيرته المهنية التي امتدت بين المجال المالي والمصرفي والتدريب والاستشارات، حيث استطاع أن يجمع بين الخبرة العملية والتأهيل الأكاديمي، وأن يحول ما اكتسبه من تجارب ميدانية ومعارف علمية إلى مسار مهني متنوع يقوم على التعلم المستمر ونفع الآخرين.

بدأ اهتمامه بالمجال المالي في وقت مبكر، وتدرج خلال مسيرته في عدد من المجالات، من الموارد البشرية والمشتريات إلى القطاع المالي والمصرفي، وصولًا إلى العمل مديرًا لمركز النقد في ينبع، قبل أن يتجه بصورة أكثر تخصصًا إلى مجال التدريب والاستشارات المالية.

كما واصل تأهيله الأكاديمي بالتحاقه بكليات الشرق العربي، حيث حصل على درجة البكالوريوس في الإدارة المالية مع مرتبة الشرف الأولى، في تجربة يؤكد أنها أسهمت في تعزيز قدراته وربط المعرفة الأكاديمية بالتطبيق العملي.

وفي هذا الحوار مع صحيفة «إشراقة الجامعية»، يستعيد زياد سليمان محطات من تجربته الأكاديمية والمهنية، ويتحدث عن البيئة التعليمية التي عاشها في الكليات، وأبرز ما اكتسبه من مهارات ومعارف، إلى جانب تجربته في العمل المصرفي وإدارة النقد، ورؤيته لأهمية الثقافة المالية، ودور التدريب والاستشارات في مساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا وتنظيمًا.

كما يتوقف الحوار عند تجربته في الجمع بين التعليم والتدريب والاستشارات، وما تركته هذه الرحلة من أثر في نظرته إلى المهنة ورسالتها.

كان قراره في ترك العمل والتوجه إلى الدراسة مثار إعجاب الكثيرين، هو ما آثارنا حتى نقدمه ضيفاً للعدد في صحيفتكم إشراقة، تقرأون هذا الحوار خلال السطور التالية:

* بداية، نعود معك إلى مرحلة الدراسة في الكليات؛ ما الذي دفعك لاختيار تخصص الإدارة المالية تحديدًا؟

اختيار تخصص الإدارة المالية لم يكن فكرة طرأت عليّ فجأة، بل جاءت نتيجة لعمل وخبرة في المجال المالي بدأت قبل دراستي الجامعية فقد عملت في المجال المالي أثناء دراستي في جامعة القصيم ثم واصلت بعد الجامعة التدرج في عدد من الوظائف والمجالات المالية كان آخرها عملي مديرًا لمركز النقد في ينبع.

وبعدها وجدت نفسي أميل أكثر إلى المجال المالي وأدركت حاجتي إلى مؤهل علمي أعلى يعزز ما اكتسبته من الخبرة العملية لذلك التحقت بكليات الشرق العربي للحصول على درجة البكالوريوس بعد حصولي سابقًا على درجة الدبلوم من جامعة الملك سعود بمعدل ٥ من ٥ ولله الحمد.

فكان اختياري للإدارة المالية امتدادًا لما مارسته عمليًا، ورغبة في الجمع بين الخبرة الميدانية والتأهيل الأكاديمي.

* كيف تصف تجربتك الأكاديمية والعوامل التي ساعدتك على تحقيق التميز في تخصص الإدارة المالية؟

أعتقد أن من أبرز المحطات في تجربتي الأكاديمية أنني اتخذت قرارًا صعبًا بالتفرغ للدراسة وترك العمل لمدة عامين دون راتب، وكان القرار حينها محفوفًا بالكثير من المصاعب، لكنه نابعٌ من إيماني بأهمية التأهيل العلمي في مساري المهني.

> حسن إدارة المال أهم ما يحتاجه الأفراد فالادخار والاستثمار وتسوية الديون كلها قرارات مترابطة

كنت أريد أن أكون من أفضل من يقدم التدريب والاستشارات والخدمات المالية، وكنت أؤمن أن الشهادة ستؤثر بشكل كبير في صقل مهاراتي، وطريقة بحثي وتناولي للمعلومات، كما أن التأهيل العلمي والسيرة المهنية لهما أثر في خيارات الناس وثقتهم بالمستشار والمدرب.

لذلك لم تكن الشهادة بالنسبة لي مجرد مؤهل أضيفه إلى سيرتي الذاتية، وإنما كانت جزءًا من بناء مهني متكامل

وبحمد الله تم تجاوز تلك المرحلة بتوفيق الله أولًا، ثم بدعاء والدتي الحبيبة ووقوف زوجتي الغالية معي قلبًا وقالبًا حتى النهاية.

فكانت ثمرة ذلك الحصول على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف الأولى، وهو إنجازٌ أعتز به، ليس للنتيجة نفسها، وإنما لمعرفتي لاحقاً من أن قرار التفرغ للدراسة كان في محله واستحق ما بُذل من أجله من وقت، وجهد، ومال، وتضحية.

* كيف تصف البيئة التعليمية في كليات الشرق العربي؟

سبق أن قلت لأساتذتي وقيادات كلياتنا العامرة إنني درست في عدد من الجامعات، ولم أجد حقيقةً مثل ما وجدته في كليات الشرق العربي من حيث تمكن أعضاء هيئة التدريس علميًا، وعمق فهمهم، وقدرتهم على إيصال المعلومة وتبسيطها للطالب.

قد كانت البيئة التعليمية في الكليات بالنسبة لي بيئة محفزة على التعلم والاستفادة، ولم يكن تميزها في المعرفة الأكاديمية فقط، بل في الطريقة التي يقدم بها أعضاء هيئة التدريس هذه المعرفة وربطها بالواقع العملي. وربما يكون خريجو الكليات السابقون، وما حققوه في ميادين العمل المختلفة في وطننا الحبيب، أحد الشواهد على جودة هذه البيئة التعليمية.

* هل شعرت أن الكليات وفرت لك جانبًا عمليًا وتطبيقيًا إلى جانب المعرفة الأكاديمية؟

بالتأكيد، فقد كانت قدرة أعضاء هيئة التدريس على ربط الجانب الأكاديمي بالجانب العملي والتطبيقي من أبرز ما يميز تجربتي في الكليات.

فعلى سبيل المثال، كان الدكتور مصطفى المقدم يشرح أساليب إدارة المحافظ الاستثمارية من خلال التطبيق على موقع تداول للسوق السعودي نفسه، وكان البروفيسور عماد المصبح يشرح المجاميع والمعاريض النقدية من خلال بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي

كما كان البروفيسور أمير دياب يطلب منا دراسة جدوى لمشروع حقيقي قائم على أرض الواقع، ثم يناقشنا فيه ويوجهنا إلى الطريق الصحيح في إنشائه وسبل تحقيقه ونجاحه. وكان الدكتور أحمد حسن يربط ما ندرسه في صناعة القرار وحل المشكلات بكيفية التعامل مع القرارات التي قد تواجه الفرد أو المنشأة في الواقع العملي.

وأستطيع القول إن هذا الأسلوب وجدته لدى أغلب أساتذتي، وهو ما جعل المعرفة التي نتلقاها أقرب إلى التطبيق والممارسة منها إلى المعرفة النظرية المجردة.

* بعد تجربتك الدراسية، ما المهارات أو المعارف التي اكتسبتها أثناء دراستك؟

اكتسبت خلال الدراسة عددًا من المهارات والمعارف التي ما زلت أستفيد منها في عملي حتى اليوم، وفي مقدمتها التحليل والتخطيط ومهارات التواصل، إلى جانب تطوير قدراتي البحثية

كما حصلت خلالها على عدد من الشهادات المهنية، والاستفادة من توجيه أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم. وأخص بالذكر أستاذي الدكتور مصطفى المقدم، الذي كان له أثر كبير في دعمي وتوجيهي وتشجيعي، إلى جانب جميع أساتذتي الذين أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

وأهم ما خرجت به من هذه المرحلة هو الجمع بين المعرفة والتطبيق، وهو ما انعكس لاحقًا على أسلوبي في التدريب والاستشارات.

* ماذا بقي من أيام الدراسة وذكرياتك مع زملاء الدراسة؟

رفقاء تلك المرحلة يمثلون جزءًا جميلًا من ذكرياتي في الكليات؛ فبعضهم كان بمثابة الأخ، والبعض الآخر بمثابة الصديق، وزاملت عددًا كبيرًا من مختلف المراحل والمستويات الوظيفية، في الفترتين الصباحية والمسائية.

وما زلت أذكر تلك العلاقات وأعتز بها، وأسأل الله لجميع زملائي التوفيق والسداد في مراحلهم القادمة، وأن يكتب لهم الخير والنجاح في حياتهم العلمية والعملية.

* في الجانب المهني والعملي في حياتك:

بدأت مسيرتك المهنية في وقت مبكر، وتنقلت بين مجالات الموارد البشرية والمشتريات والقطاع المالي والمصرفي، ماذا عن هذا الجانب؟

كان لدي منذ البداية اهتمام بالعمل المهني واستثمار الوقت في اكتساب الخبرة. ولوجود وقت فائض لدي في الفترة المسائية، التحقت بأول شركة عملت بها، وهي شركة تعمل في التجارة والنقل، عملت فيها موظف مشتريات.

ولا زلت أذكر زملائي هناك ولكونهم من جنسيات متعددة فقد تعلمت منهم الكثير، وكانت تلك التجربة الأولى واحدة من المحطات التي أسهمت في تشكيل نظرتي إلى بيئة العمل.

ثم تنقلت بعد ذلك بين عدد من المجالات، من بينها الموارد البشرية والقطاع المالي والمصرفي، وتدرجت في مسؤوليات مختلفة حتى وصلت إلى قيادة الفرق المصرفية في إحدى الشركات المالية، ثم عملي مديرًا لمركز النقد في ينبع.

وأعتقد أن تنوع هذه التجارب كان مهمًا بالنسبة لي؛ لأنه جعلني أتعرف على العمل من زوايا متعددة، وليس من تخصص واحد فقط، وهو ما أفادني لاحقًا في عملي المالي والاستشاري.

* كيف أسهمت مسيرتك المهنية المتنوعة في تشكيل شخصيتك؟

بلاشك أنها ساعدت على تكوين شخصيتي العملية وأعطتني فهمًا لأهمية تكامل التخصصات داخل أي منشأة. فالشخص الذي يؤسس أو يدير منشأة، يحتاج إلى فهم طبيعة عمل الأقسام والتخصصات التي يتعامل معها، حتى وإن لم يكن متخصصًا فيها.

فمن المهم مثلًا أن يمتلك صاحب المنشأة تصورًا عن عمل المحاسب، والموارد البشرية، والمشتريات وغيرها، حتى يستطيع التعامل مع المسؤولين عنها بثقة وفهم لاحتياجاتهم والتحديات التي

الفصل بين أموالك الشخصية ومال مشروعك أساس لفهم الوضع المالي واتخاذ القرار المناسب

المملكة تستهدف رفع معدل ادخار الأسر السعودية من ٦٪ إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠

يوجهونها.

وهذا ما حدث معي من خلال تجاربي المختلفة؛ فكما أن التخصص مهم، كذلك فهم الصورة الكاملة للعمل مهم أيضاً.

* ماذا عن أبرز المهارات التي اكتسبتها من عملك في إدارة مركز النقد في البنوك؟

بدأت العمل في مركز النقد في عام ٢٠١٧ وكانت تجربة ثرية جداً؛ لأنها وضعتني أمام مسؤوليات مباشرة تتعلق بإدارة النقد والعمليات المرتبطة به.

ومن أبرز المهارات التي اكتسبتها إدارة عمليات الخزنة والنقد، والقدرة على الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة النقدية، إلى جانب مهارة إعداد التقارير والإشراف على الموظفين وإدارة سير العمل.

كما تعلمت من هذه التجربة أن إدارة النقد لا تقوم فقط على توفر الأموال، وإنما على حسن التخطيط لتوفرها في الوقت والمكان المناسبين، مع المحافظة على أعلى درجات الدقة والانضباط في العمليات.

وعززت من فهمي لطبيعة إدارة الأموال والمخاطر، خصوصًا أن العمل كان مرتبطًا بأموال وممتلكات ذات قيمة عالية ومسؤولية مباشرة تجاه العملاء.

* ما هي المهارات التي طورتها فيما يتعلق بالمخاطر والمسؤولية المالية خلال تجربتك المصرفية؟

المسؤولية المالية مخاطرة بحد ذاتها، فما بالك عندما تكون مسؤولًا عن مركز نقد يحتوي على ملايين الريالات ومجوهرات ثمينة بمختلف أنواعها. هذه التجربة جعلتني أدرك أن إدارة الأموال لا تتعلق فقط بالحسابات والأرقام، وإنما بالدقة والموثوقية وسرعة اتخاذ القرار والقدرة على التعامل مع المخاطر.

ومن أبرز المهارات التي تطورت لدي خلال العمل المصرفي إدارة الأموال وتأمين السيولة بحيث تكون متوفرةً للعميل الأكثر احتياجًا وفي الوقت المناسب، مع ترتيب الأولويات وفق طبيعة العملاء واحتياجاتهم. ولم يكن عملاء المركز أفرادًا فقط، بل تجارًا، وأفرادًا، وشركات، ومنشآت.

كما اكتسبت خلال تلك التجربة مهارة فحص وكشف العملات والأموال المزيفة، سواء بالعين المجردة أو باستخدام الأجهزة والتقنيات المتقدمة.

* من خلال عملك في الإدارة المالية، ما أكثر الأخطاء المالية التي ترى أن الأفراد ورواد الأعمال يقعون فيها؟

المال عصب الحياة، ومن لا يحسن التعامل معه فسينعكس ذلك على جوانب أخرى من حياته، سواءً الاجتماعية أو الأسرية أو العملية. ومن أكثر الأخطاء التي ألاحظها لدى رواد الأعمال عدم الفصل بين الذمة المالية الشخصية وذمة مشروعه الجانبي.

فعندما يخلط صاحب المشروع بين أمواله الشخصية وأموال نشاطه التجاري، يصبح من الصعب عليه معرفة حقيقة أداء مشروعه ونموه، وقد لا يستطيع تحديد ما إذا كان ما يملكه ناتجًا عن أرباح فعلية أم مجرد أموال دخلت وخرجت من حساباته.

ولهذا فإن الفصل بين المال الشخصي ومال المشروع ليس مجرد إجراء محاسبي، بل أساس مهم لفهم الوضع المالي الحقيقي واتخاذ القرار المناسب.

* حبذا لو حدثتنا عن جانب الاستشارات المالية في حياتك العملية، وكيف تحول إلى جانب عملي ومهني؟

بدأت تقديم الاستشارات المالية بصورة رسمية في عام ٢٠٢١، بعدما وجدت احتياجًا واضحًا في السوق لخدمات مالية تساعد الأفراد على فهم أوضاعهم المالية والتعامل معها بصورة أكثر تنظيمًا.

وقد عرَفتني الاستشارات المالية على أحوال الناس الخاصة والعامة، وأكسبتني خبرةً واطلاعًا واسعين على أنماط مختلفة من القرارات والتحديات المالية، وهو ما ساعدني على تطوير خدماتي بما يتناسب مع احتياجات العملاء، بدلاً من تقديم حلول عامة لا تراعي اختلاف ظروف كل شخص.

ومع الوقت لم تعد الاستشارة بالنسبة لي مجرد حديث أو تقديم رأي، بل أصبحت عملية أكثر تنظيمًا؛ من خلال تصميم أدوات وخطط مالية خاصة بالعملاء، وتدريبهم على استخدامها في إدارة مصروفاتهم وأموالهم وقراراتهم المالية.

وبحمد الله، أصبح لدي سجل حافل بتجارب العملاء وآرائهم، وأهم ما تعلمته من الاستشارات هو أن الحل المالي المناسب لا يبدأ دائمًا من السؤال الذي يطرحه العميل، وإنما من فهم وضعه المالي وأهدافه واحتياجاته بصورة كاملة.

* ما هو الاحتياج المالي الأكثر شيوعًا لدى العملاء في مجالات الادخار والاستثمار وتسوية الديون؟

أنصحهم بتعلم حسن إدارة المال لكون هذا الجانب من أكثر الاحتياجات التي يحتاج الأفراد إلى إتقانها؛ لأن الادخار والاستثمار وتسوية الديون كلها قرارات مترابطة، وتحتاج قبل ذلك إلى أساس مالي منظم.

فقد يأتي العميل وهو يعتقد أن حاجته الأساسية هي الاستثمار مثلًا، بينما تكشف دراسة وضعه المالي أن الأولوية قد تكون تنظيم دخله ومصروفاته، أو بناء احتياطي مالي، أو معالجة بعض الالتزامات والديون قبل الدخول في الاستثمار.

* إذن كيف لنا أن نعزز ذلك بين الأفراد على وجه الخصوص؟

هنا تبرز أهمية نشر الوعي والثقافة المالية بين أفراد المجتمع؛ فالمملكة تستهدف رفع معدل ادخار الأسر السعودية من ٦٪ إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعكس أهمية تعزيز ثقافة الادخار والتخطيط المالي.

وأرى أن الوصول إلى مجتمع أكثر وعيًا ماليًا لا يعتمد فقط على زيادة المعلومات، وإنما على تحويل المعرفة إلى سلوك وممارسة؛ بحيث يعرف الفرد كيف يدير دخله، ويخطط لأهدافه، ويدخر، ويتعامل مع ديونه، ويتخذ قراراته الاستثمارية بناءً على فهم واضح لوضعه المالي.

* لماذا ما زالت الثقافة المالية تمثل تحديًا لدى شريحة كبيرة من أبناء المجتمع؟

أحد أسباب استمرار هذا التحدي هو عدم الإيمان بأن الوعي والسلوك الماليين مرتبطان ارتباطًا أساسيًا.

فالبعض قد يعرف المعلومة المالية الصحيحة، لكنه لا يحولها بالضرورة إلى سلوك أو عادة مستمرة.

ولهذا قد ينظر بعض الناس إلى محاضرات التوعية والثقافة المالية على أنها مجرد معلومات ونظريات، ويفضل أن يخوض التجربة بنفسه، ثم يكتشف نتائج قراراته لاحقًا.

والتحدي الحقيقي لا يكمن في إيصال المعلومة فقط، وإنما تحويلها إلى ممارسة؛ وهنا يأتي دور التعليم والتدريب والاستشارات في مساعدة الفرد على الانتقال من مرحلة المعرفة إلى مرحلة التطبيق.

* بشكل مختصر، كيف أثرت تجربتك كمعلم في أسلوبك كمدرب ومستشار مالي، وماذا عن هذا الجانب في حياتك؟

التعليم هو الأساس سواءً كنت متلقيًا للمعلومة في بدايتك كطالب، أو أصبحت بعد ذلك مقدمًا لها.

ومن خلال التعلم والتدريب الذاتي المستمر، يمكنك اكتساب مهارات التدريب وتطويرها، كالإلقاء والعرض والتواصل، وتقديم المعلومة بطريقة احترافية تصل إلى المتلقي وتساعده على فهمها والاستفادة منها

أما الاستشارات فأراها مختلفة؛ لأنك هنا تسمع من العميل أكثر مما تتحدث إليه. فجانب الإنصات والاستماع فيها أكبر، ومهاراتها وأساليبها تختلف عن التدريب والتعليم. أنت لا تقدم معلومة فقط، بل تحاول أولًا أن تفهم الشخص وواقعه واحتياجاته، ثم تساعده على الوصول إلى القرار أو الحل المناسب له.

وكلاهما يأخذ أغلب وقتي وعملي اليوم، وأبتغي حقيقةً من الكريم سبحانه أن يكون نشر العلم ونفع الناس هو غايتي ومرادي وأجمل ما يمكن أن يعيشه الإنسان أن يرى أثر ما يقدمه في حياة الآخرين.

وخلال سنوات عملي في التدريب والاستشارات تعاملت مع عددٍ من الأشخاص والجهات يفوق المئات من تخصصات ومجالات مختلفة، ولمست بنفسي أثر التغيير في حياة ومسار كثير منهم. وأحيانًا لا يقف أثر القرار المالي عند المالَ نفسه؛ بل ينعكس تنظيم الوضع المالي على استقرار الإنسان، وعلى علاقته بأسرته ومجتمعه، وقدرته على تحقيق أهدافه.

وهذا بالنسبة لي هو المعنى الأعمق للتدريب والاستشارات المالية؛ أن لا تكون مجرد عروض وأرقام وجداول، وإنما وسيلة لمساعدة الإنسان على أن يعيش حياته بشكلٍ أفضل

وأؤمن أن الإنسان عندما يكون لديه هدف أسمى، وقدرة شخصية وعلمية، وسمعة طيبة بنيت بالعمل الدؤوب، فإنه يستطيع بإذن الله أن يصل إلى ما يريد، مهما كان مجاله وأحمد الله تعالى أن أتاح لي هذا الطريق، وأسأله أن يجعل ما أقدمه علمًا نافعًا وأثرًا طيبًا.

التوأم الرقمي للعميل.. عندما يصبح لكل مستهلك نسخة رقمية

د. الشيماء المشد
أستاذ مشارك

مدخل مختصر

تواصل الكاتبة الدكتورة الشيماء المشهد الأستاذ المشارك في قسم إدارة الأعمال في كليات الشرق العربي تقيم مقالاتها النوعية التي تواكب من خلالها النقلات الرقمية النوعية في مجالات شتى والتي يواجهها الإنسان المعاصر بكل المخاوف التي تحيطه ويشعر بها، والقلق المرتبط بتزايد وتوسع الذكاء الاصطناعي وحضوره الكبير في حياة الإنسان، وكيف يمكن له أن يحتل ويسلب الإنسان عدد كبير من الوظائف والأعمال التي كان في وقت قريب يعتمد عليها كدخل يحصل منه على لقمة عيشه.

ويأتي من ضمن ذلك محاكاة التوأم الرقمي للعميل الذي يتناوله هذا المقال المتميز، بطرح نوعي يتناول التنبؤات المستقبلية في هذا الخصوص.

أترككم مع هذا المقال، وأدعوكم دوماً إلى متابعة مقالات الدكتورة الشيماء من خلال هذا المنبر، صحيفة إشراقة، التي نسعد بها في كل عدد، ومن خلال نشرها لمقالاتها في منابر ومواقع نشر أخرى.

مسؤول التحرير

*** **

في عالم التسويق الحديث لم يعد التحدي الأكبر هو الوصول إلى العميل، بل فهمه. فمع تزايد القنوات الرقمية وتراكم البيانات، أصبحت المؤسسات تمتلك كمًا هائلًا من المعلومات عن عملائها، لكن القيمة الحقيقية لا تكمن في جمع البيانات بقدر ما تكمن في تحويلها إلى معرفة تساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة.

ومن هنا ظهر مفهوم يُتوقع أن يلعب دورًا متزايدًا في مستقبل التسويق، وهو «التوأم الرقمي للعميل» Digital Twin of the Customer. ويقصد به إنشاء نموذج رقمي ديناميكي يحاكي العميل الحقيقي، ويعكس اهتماماته وسلوكياته وتفاعلاته وقراراته الشرائية. ولا يقتصر الأمر على تسجيل ما قام به العميل في الماضي، بل يمتد إلى محاولة التنبؤ بما قد يفعله مستقبلًا وكيف يمكن أن يستجيب لمنتج أو عرض أو تجربة جديدة.

وهنا يختلف التوأم الرقمي عن ملف العميل التقليدي في أنظمة إدارة علاقات العملاء CRM. فالأخير يخبر المؤسسة في الأساس بما حدث: ماذا اشترى العميل؟ ومتى تواصل مع الشركة؟ وما الخدمات التي استخدمها؟ أما التوأم الرقمي فيحاول الإجابة عن سؤال أكثر تقدمًا: ماذا يمكن أن يفعل العميل بعد ذلك؟

وقد نشأ مفهوم التوأم الرقمي في القطاعات الصناعية والهندسية، حيث استخدم لمحاكاة أداء الآلات والمعدات واختبار السيناريوهات قبل تطبيقها في الواقع. ومع التطور السريع في الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، انتقلت الفكرة إلى عالم الأعمال، وأصبح من الممكن استخدامها لبناء نماذج أكثر تطورًا لسلوك العملاء.

وتعتمد هذه التقنية على دمج بيانات متعددة، مثل عمليات الشراء السابقة، وسلوك التصفح، والتفاعل مع التطبيقات والمنصات الرقمية، والاستجابة للحملات التسويقية، وبيانات خدمة العملاء، ثم تحليلها باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي بهدف بناء صورة متجددة للعميل وتوقع احتياجاته المستقبلية.

وتبرز أهمية التوأم الرقمي في قدرته على نقل التسويق من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة الاستباق. فبدلًا من انتظار العميل حتى يعبر عن احتياجه أو يعلن عدم رضاه، يمكن للمؤسسة توقع بعض أنماط سلوكه والتدخل في الوقت المناسب. كما يمكن استخدام هذه النماذج لاختبار القرارات التسويقية قبل تنفيذها فعليًا. فلنتخيل متجرًا إلكترونيًا يستعد لإطلاق خدمة اشتراك جديدة. بدلًا من طرح الخدمة أولًا ثم الانتظار لمعرفة رد فعل العملاء، يمكن للمؤسسة اختبار أسعار ورسائل ترويجية وعروض مختلفة على نماذج رقمية تمثل شرائح من عملائها، ثم اختيار السيناريو الأكثر ملاءمة قبل إطلاق الحملة الحقيقية. وهنا يتحول التوأم الرقمي إلى ما يشبه مختبرًا افتراضيًا للسوق.

ومن المتوقع أن تستفيد قطاعات عديدة من هذه التقنية، وفي مقدمتها التجارة الإلكترونية والقطاع المصرفي والاتصالات والرعاية الصحية. ففي التجارة الإلكترونية يمكن تحسين التوصيات، وفي البنوك يمكن توقع احتياجات العملاء وتصميم خدمات أكثر ملاءمة، بينما تستطيع شركات الاتصالات استخدامها في التنبؤ باحتمال مغادرة العميل أو استجابته لباقات معينة. لكن هذه الإمكانات تفتح في الوقت ذاته بابًا مهمًا للنقاش حول خصوصية العميل. فكلما أصبحت المؤسسة أكثر قدرة على تحليل سلوك الإنسان والتنبؤ بقراراته، ظهر سؤال أساسي: إلى أي مدى يحق لها أن تعرف عنه؟

فالتقنية التي تساعد على تقديم تجربة أكثر تخصيصًا قد تتحول، إذا غابت الضوابط، إلى شكل من أشكال المراقبة المفرطة أو التأثير غير المرئي في قرارات المستهلك. وتزداد أهمية هذه القضية مع تشريعات حماية البيانات، ومنها نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الذي يضع ضوابط واضحة لجمع البيانات الشخصية واستخدامها ومعالجتها، خاصة لأغراض التسويق. ولهذا فإن التحدي أمام المؤسسات لن يكون فقط في بناء توأم رقمي أكثر ذكاءً، وإنما في تحقيق معادلة أصعب: تخصيص أكبر دون التضحية بثقة العميل.

ومع استمرار التطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي، قد يتحول التوأم الرقمي للعميل خلال السنوات القادمة من مفهوم مبتكر إلى أداة أساسية في إدارة تجربة العميل وصناعة القرار التسويقي. وقد ننتقل بذلك من مرحلة تسأل فيها المؤسسات: ماذا فعل العميل؟ إلى مرحلة أكثر تقدمًا تسأل فيها: ماذا قد يفعل بعد ذلك؟ وماذا سيحدث إذا غيرنا القرار قبل أن نتخذه؟

إن المستقبل لن يكون للشركات التي تمتلك أكبر قدر من البيانات فحسب، بل لتلك القادرة على فهم هذه البيانات وتحويلها إلى رؤى عملية تصنع قيمة حقيقية للعميل. وفي هذا السياق، يمثل التوأم الرقمي للعميل خطوة جديدة نحو تسويق أكثر ذكاءً، وأكثر قرباً من احتياجات الإنسان وتوقعاته. وفي النهاية، مهما بلغت قدرة التكنولوجيا على محاكاة المستهلك، يبقى من الضروري ألا ننسى أن خلف كل توأم رقمي يوجد إنسان حقيقي، وثقته أهم من أي خوارزمية.

إدارة مخاطر مشاريع رؤية ٢٠٣٠: من الاستجابة للأزمات إلى صناعة النجاح

د. م. عبدالله بن عطية الخرماني

تشهد المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠ تحولاً تنموياً واسع النطاق أعاد تعريف حجم وطبيعة المشاريع التي تُنفذ في المملكة. فمن مشاريع البنية التحتية والمدن والمطارات والنقل، إلى السياحة والترفيه والصناعة والطاقة والتقنية والتحول الرقمي، أصبحت المشاريع الكبرى إحدى أهم الأدوات لترجمة الطموحات الاستراتيجية إلى واقع ملموس. ومع هذا الحجم من الطموح والاستثمار والتعقيد، لم تعد إدارة المخاطر وظيفة إدارية مساندة، بل أصبحت عاملاً حاسماً في حماية قيمة المشاريع وضمان تحقيق أهدافها.

إن المشروع الناجح ليس هو المشروع الذي يخلو من المخاطر، فهذا أمر غير واقعي، وإنما هو المشروع الذي يمتلك القدرة على اكتشاف المخاطر مبكراً، وفهم آثارها، والاستعداد لها، والاستجابة لها بسرعة وفعالية. وهذه الفكرة تكتسب أهمية مضاعفة في مشاريع رؤية ٢٠٣٠؛ لأن كثيراً منها لا يعمل في بيئة مستقرة أو قابلة للتنبؤ الكامل، بل في بيئة تتغير فيها التقنيات والأسواق والتشريعات واحتياجات المستفيدين بصورة مستمرة.

وتكمن إحدى أكبر تحديات إدارة المخاطر في المشاريع الضخمة في أن الخطر لا يأتي دائماً في صورة حدث واضح يمكن تسجيله في سجل المخاطر. فقد يبدأ الخطر بافتراض يبدو منطقياً عند مرحلة التخطيط، ثم يتطور تدريجياً مع تقدم المشروع. وقد يكون التأخير في اتخاذ قرار معين أكثر خطورة من الحدث نفسه. كما أن الاعتماد المتبادل بين المشاريع يجعل مشكلة صغيرة في مشروع واحد قادرة على التأثير في مشاريع أو برامج أخرى مرتبطة به.

ومن هنا، فإن إدارة المخاطر في مشاريع رؤية ٢٠٣٠ يجب ألا تقتصر على إعداد سجل للمخاطر وتحديد احتمالية وقوعها وتأثيرها، ثم تحديث السجل في الاجتماعات الدورية. هذه الأدوات مهمة، لكنها لا تكفي وحدها. المطلوب هو الانتقال من مفهوم «إدارة المخاطر» إلى مفهوم أوسع يتمثل في بناء ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر.

وتبدأ هذه الثقافة من مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري نفسها. قبل إطلاق مشروع ضخم، ينبغي طرح أسئلة صعبة: هل التقديرات المالية واقعية؟ ما الافتراضات التي بُني عليها الجدول الزمني؟ ما السيناريوهات البديلة إذا تغيرت الظروف؟ ما المخاطر التي قد لا تظهر في النماذج التقليدية؟ وهل تمتلك الجهة المنفذة القدرة التنظيمية والفنية على إدارة المشروع بالحجم والتعقيد المخططين؟

وتزداد أهمية هذه الأسئلة عندما تكون المشاريع مترابطة. فالمشروع قد يعتمد على مشروع آخر في البنية التحتية أو الطاقة أو النقل أو التقنية أو الخدمات. ولذلك فإن تقييم المخاطر على مستوى المشروع منفرداً قد لا يكشف الصورة الكاملة. المطلوب هو النظر أيضاً إلى مخاطر البرنامج والمحفظة، ودراسة العلاقات والاعتماديات بين المبادرات المختلفة.

ومن الجوانب المهمة كذلك أن التكنولوجيا أصبحت في الوقت نفسه أداة لإدارة المخاطر ومصدراً جديداً لها. فالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يمكن أن يساعدا في اكتشاف الأنماط غير الطبيعية، وتحليل مؤشرات الأداء، والتنبؤ ببعض حالات التعثر قبل وقوعها. لكن الاعتماد المتزايد على التقنية يخلق بدوره مخاطر تتعلق بجودة البيانات والأمن السيبراني والخصوصية وصحة النماذج والاعتماد المفرط على التنبؤات الآلية.

وهنا تظهر أهمية العامل البشري. فالقرار المدعوم بالبيانات لا يعني بالضرورة قراراً صحيحاً. قد تكون البيانات ناقصة، أو النموذج غير مناسب، أو الافتراضات التي بُني عليها التحليل متفائلة أكثر من اللازم. ولذلك يجب أن يبقى الحكم المهني والنقد المستقل جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر.

كما أن مشاريع رؤية ٢٠٣٠ تحتاج إلى تعزيز مفهوم المخاطر الناشئة. فبعض المخاطر لا يمكن تحديدها بدقة في بداية المشروع لأنها مرتبطة بتغيرات مستقبلية غير واضحة، مثل التحولات التقنية السريعة، والتغيرات الاقتصادية العالمية، وسلاسل الإمداد، والتغيرات التنظيمية، والمخاطر الجيوسياسية، والتغيرات في سلوك المستهلكين. التعامل مع هذه المخاطر يتطلب بناء قدرة مؤسسية على المراقبة المستمرة والتعلم والتكيف، وليس مجرد الاعتماد على خطة ثابتة وضعت في بداية المشروع.

والأهم من ذلك أن إدارة المخاطر يجب ألا تتحول إلى ثقافة تخويف تؤدي إلى تجنب القرارات. فالمخاطر ليست سبباً لإيقاف الطموح، وإنما وسيلة لجعل الطموح أكثر واقعية وقابلية للتحقق. المؤسسة الناضجة ليست التي ترفض المخاطر، بل التي تعرف أي المخاطر يمكن قبولها، وأيها يجب تخفيفه، وأيها يمكن نقله، وأيها يجب تجنبه.

إن نجاح مشاريع رؤية ٢٠٣٠ لن يقاس فقط بعدد المشاريع التي اكتملت، وإنما بقدرتها على تحقيق القيمة المستهدفة ضمن الموارد والوقت والجودة ومستويات المخاطر المقبولة. ولهذا فإن إدارة المخاطر يجب أن تكون حاضرة في مجالس الإدارة، وفي قرارات الاستثمار، وفي تصميم المشاريع، وفي العقود، وفي التنفيذ، وفي التشغيل، وليس فقط في مكتب إدارة المشاريع.

وفي المرحلة القادمة، ستكون الميزة التنافسية للمؤسسات والمشاريع السعودية مرتبطة بقدرتها على الانتقال من إدارة المخاطر بعد ظهورها إلى استباقها، ومن التعامل مع المخاطر منفردة إلى فهم ترابطها، ومن الاعتماد على الخبرة السابقة إلى الجمع بين الخبرة والبيانات والذكاء الاصطناعي، ومن حماية المشروع من الفشل إلى تعظيم قدرته على خلق القيمة.

وهذا هو جوهر إدارة المخاطر الحديثة: ألا تنتظر المؤسسة وقوع المشكلة حتى تبدأ في إدارتها، بل أن تبني منذ البداية مشروعاً قادراً على الصمود والتكيف والتعلم. وفي مشاريع بحجم وطموح رؤية ٢٠٣٠، لا يمثل ذلك خياراً إدارياً ثانوياً، بل أحد الشروط الأساسية لتحويل الطموح الوطني إلى نتائج مستدامة.

DrAlkharmany@

العام الجديد.. شراكة تبدأ من البيت وتمتد إلى المدرسة

علي بن حسن الأزوري
كاتب رأي

مع بداية عام دراسي جديد، تعود المدارس إلى دورها في بناء الإنسان وصناعة المستقبل، ويعود الطلاب إلى مقاعد الدراسة محملين بآمال جديدة وطموحات تتجاوز حدود النجاح الأكاديمي إلى اكتساب المعرفة والمهارات والقيم التي تؤهلهم للحياة والعمل. وفي هذه المرحلة، لا يكون الاستعداد للدراسة مسؤولية المدرسة وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة تتكامل فيها أدوار الطالب والأسرة والمؤسسة التعليمية.

ويأتي أولياء الأمور في مقدمة شركاء النجاح؛ فتهيئة الأبناء نفسيًا وتنظيم أوقاتهم، ومساعدتهم على بناء عادات دراسية مستقرة، ومتابعة حضورهم ومستواهم الأكاديمي، والتواصل الإيجابي مع المدرسة، كلها عوامل تسهم في صناعة بيئة تعليمية أكثر استقرارًا. والأهم من ذلك أن يكون دعم الأسرة قائمًا على التشجيع والتحفيز، بعيدًا عن المقارنة والضغط، مع تعزيز ثقة الطالب بنفسه وقدرته على التطور.

أما الطالب، فعليه أن يدرك أن العام الدراسي فرصة جديدة لإثبات الذات وتطوير القدرات. ويبدأ ذلك بالانضباط في الحضور، واحترام المعلمين والزملاء، والحرص على أداء الواجبات، وتنظيم الوقت، والاستفادة من التقنيات ومصادر المعرفة المتاحة، وعدم التردد في طلب المساعدة عندما يواجه صعوبة.

وكذلك لا ننسى دور المعلم في قيادة العملية التعليمية، ومساعدة الطلاب، والتجاوب معهم في كل ما يطرحون من تساؤلات أو مرئيات يحتاجون إلى إجابات حولها، خاصة وأننا اليوم في زمن أصبح الوصول إلى المعلومة أمراً يسيراً.

إن المدرسة الناجحة لا تعمل بمعزل عن الأسرة، والأسرة الداعمة لا تكتفي بالمتابعة من بعيد؛ فالنجاح الحقيقي يولد من الشراكة. ومع إشراقة عام دراسي جديد، يبقى الرهان الأكبر على أن نمنح أبناءنا الثقة والقدوة والبيئة التي تساعدهم على التعلم والنمو وصناعة مستقبل يليق بطموحاتهم وطموحات وطنهم.

النقاط العمياء.. أخطاء غير مرئية في القيادة الإدارية

د. إنعام عوض
كاتبة سعودية

حين تسقط بعض المؤسسات ليس بسبب ضعف الموارد أو غياب الخطط، بل بسبب أخطاء غير مرئية تُصنع داخل عقل القائد قبل أن تظهر في الواقع. لأن هناك قرارات تُتخذ بثقة، لكنها تُربك الفرق، وهناك أساليب يُظن أنها حزم بينما يراها الآخرون ضغطًا واستنزافًا. وفي كثير من الأحيان، لا تكون المشكلة فيما تراه القيادة بوضوح، بل فيما تعجز عن رؤيته داخل ذاتها. هذه المساحات الخفية تُعرف بالنقاط العمياء؛ وهي من أخطر التحديات الإدارية لأنها تعمل بصمت، بينما ينعكس أثرها بوضوح على ثقافة المؤسسة، وجودة القرار، والعلاقات المهنية.

في المشهد الإداري، قد يعتقد القائد أنه يمارس الحزم بينما يراه فريقه انفعالًا يخلق التوتر ويُضعف الاستقرار المهني. فالقرار الذي يُبنى تحت ضغط المشاعر يفقد جزءًا من اتزانه، ويتحول أحيانًا من معالجة للموقف إلى ردة فعل تجاهه. وفي جانب آخر، قد تتحول الثقة بالنفس إلى ثقة زائدة تجعل القائد أقل تقبلًا للرأي الآخر، وأكثر اقتناعًا بأن خبرته وحدها كافية لرؤية الصورة كاملة. وهنا تبدأ بيئة العمل في الانغلاق داخل دائرة ضيقة، تتراجع فيها المرونة ويضعف التنوع الفكري الذي تحتاجه المؤسسات للنمو والتطوير.

كما أن الحساسية المفرطة تُعد من أكثر النقاط العمياء تأثيرًا في العلاقات المهنية؛ إذ يتحول النقد البنّاء إلى شعور شخصي، وتصبح الملاحظات مصدر دفاع بدل أن تكون فرصة للتطوير. ومع الوقت، يفقد الفريق شجاعته في التعبير، وتتقلص مساحة الأمان النفسي التي تُولد الأفكار وتدعم الإبداع. وفي المقابل، قد تبدو الطيبة سلوكًا إنسانيًا راقيًا، لكنها حين تُمارس بلا حدود واضحة تتحول إلى تساهل يُربك المعايير ويُضعف العدالة، فيختلط التعاطف بالتراخي، وتضيع الحدود بين المرونة والانضباط.

القيادة الواعية لا تعني الكمال، بل تعني القدرة على مراجعة الذات واكتشاف الجوانب التي تحتاج إلى تطوير قبل أن تتحول إلى عوائق مؤثرة. فالقائد الناضج لا يخشى التغذية الراجعة، ولا يرى الاعتراف بالنقص ضعفًا، بل يعتبره جزءًا من النضج المهني والوعي القيادي. وكلما اتسعت مساحة الوعي الذاتي، تقلصت مساحة الخطأ غير المرئي، وأصبحت القرارات أكثر اتزانًا، والعلاقات أكثر نضجًا، والنتائج أكثر استدامة.

في النهاية، ليست القيادة أن ترى الطريق بوضوح فحسب، بل أن ترى نفسك وأنت تسير فيه. لأن ما لا يراه القائد في ذاته، قد يكون أوضح ما يراه الجميع من حوله.

من كنوز المكتبة

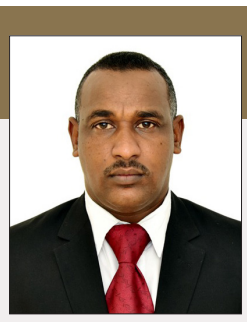

د. منصور احمد عثمان
أمين مكتبة الكليات
ومشرف مركز مصادر التعلم

كتاب: الحوكمة المؤسسية بين التأصيل النظري والتطبيق المقارن

سوف نتناول في هذا العدد كتاباً جديداً بعنوان: «الحوكمة المؤسسية بين التأصيل النظري والتطبيق المقارن» دراسة تحليلية في المفاهيم والمبادئ والأطر والممارسات والنماذج، وحقوق الحوكمة الدولية، لمؤلفه الدكتور عبدالرحمن بن سالم الأسلمي

يقدم المؤلف كتابه بين الجانب النظري والتحليل العلمي والمقارنة التطبيقية مستندا إلى المفاهيم والمبادئ والأطر العلمية، مع أهم الممارسات والنماذج في السياقات الدولية.

يهدف الكتاب إلى تقديم فهم أعمق لآليات الحوكمة وكيفية تطبيقها داخل المؤسسات، بما يسهم في تحقيق النزاهة والشفافية والكفاءة والاستدامة وخلق القيمة.

وتُعد الحوكمة في الفكر الإداري والاقتصادي والقانوني المعاصر من المفاهيم المركزية التي اكتسبت أهمية متزايدة في سياق التحولات البنيوية التي شهدتها الدولة والمؤسسات والأسواق خلال العقود الأخيرة.

حيث لم النظرة إلى الحوكمة بوصفها مصطلحًا تنظيميًا محدود الدلالة، أو مجرد مجموعة من الإجراءات الرقابية الشكلية، بل أصبحت إطارًا مرجعيًا شاملًا يُعنى بتنظيم ممارسة السلطة، وضبط عمليات اتخاذ القرار، وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات، وإحكام العلاقات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة أو القطاع أو النظام العام، بما يضمن سلامة الأداء، ويعزز اتساقه مع مقتضيات الشفافية والمساءلة، والنزاهة والكفاءة والاستدامة.

ومن هذا المنطلق، برزت الحوكمة باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية التي يُستند إليها في تقييم جودة المؤسسات، وقياس مدى قدرتها على تحقيق أهدافها في إطار من المشروعية، والانضباط، والعدالة والفاعلية.

فلم يعد الحديث عن الحوكمة محصورًا في حوكمة الشركات أو الإدارة العامة، بل امتد ليشمل الدولة والأسواق والمؤسسات المالية والمصارف والتأمين ونظم المدفوعات والبنية التحتية المالية والعدالة والمشتريات العامة والميزانية ومكافحة الفساد، فضلًا عن مجالات حديثة ومتطورة، مثل حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والاستدامة والمناخ والطاقة والصحة والتعليم وسلاسل الإمداد.

وبذلك أصبحت الحوكمة لغة مشتركة لفهم كيفية إدارة السلطة والمخاطر والمسؤولية في عالم مؤسسي يتسم بدرجة متزايدة من التعقيد والتداخل.

وقد ارتبط تصاعد الاهتمام بالحوكمة بجملة من المتغيرات العالمية التي أسهمت في إعادة تشكيل بيئات العمل المؤسسي وأولويات الإصلاح الإداري والتنظيمي، ومن أبرزها تعاظم أدوار الدولة، وتزايد تعقيد الهياكل التنظيمية وتشابك المصالح بين القطاعين العام والخاص، واتساع أدوار الأسواق والمؤسسات المالية، فضلًا عن تنامي الوعي المجتمعي بأهمية الرقابة على الأداء المؤسسي، وضرورة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والحد من إساءة استعمال السلطة.

كما كشفت الأزمات الإدارية والمالية والاقتصادية والتي شهدتها كثير من الدول والمؤسسات عن حدود النماذج التقليدية في الإدارة والرقابة وأكدت أن المشكلات المؤسسية لا تعود غالبا إلى ندرة الموارد وحدها، بل ترتبط بضعف الإدارة، واختلال توزيع الصلاحيات، وغياب الإفصاح، وقصور المساءلة، وعدم كفاءة آليات المتابعة والتقييم، ومن ثم، أصبحت الحوكمة تمثل استجابة فكرية وعملية لهذه التحديات، وتتجلى أهمية الحوكمة بصورة خاصة في علاقتها الوثيقة بالإصلاح المؤسسي، إذ تعد من أبرز المداخل المعاصرة لمعالجة الاختلاف البنيوي في المؤسسات العامة والخاصة والقطاعات المنظمة فهي لا تنصرف إلى تصحيح النتائج النهائية فقط، بل تمتد إلى فحص المنظومة التي تنتج تلك النتائج، من خلال إعادة بناء آليات اتخاذ القرار، وتحسين نظم الرقابة، وتعزيز كفاءة القيادات، وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية، وترسيخ ثقافة الإفصاح والمحاسبة .

ولهذا أصبحت الحوكمة محورًا رئيسًا في برامج التحديث الإداري، ومبادرات الإصلاح الحكومي، وسياسات التطوير المؤسسي، كما غدت من المعايير الأساسية التي يُقاس بها مدى نضج المؤسسة، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات، ومواجهة المخاطر، وتحقيق الاستدامة.

وفي القطاع العام، تكتسب الحوكمة أهمية خاصة بالنظر إلى الطبيعة الوظيفية لهذا القطاع، بوصفه المجال الذي تُدار من خلاله شؤون المجتمع، وتُصاغ فيه السياسات العامة، وتُقدَّم عبره الخدمات الأساسية، كما تُدار من خلاله الموارد العامة التي تُعد في جوهرها ملكًا للمجتمع.

ومن ثم، فإن أي خلل في منظومة الحوكمة داخل مؤسسات القطاع العام لا ينعكس على الأداء الإداري وحده، بل يمتد أثره إلى كفاءة الدولة، ومستوى التنمية، ودرجة الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية.

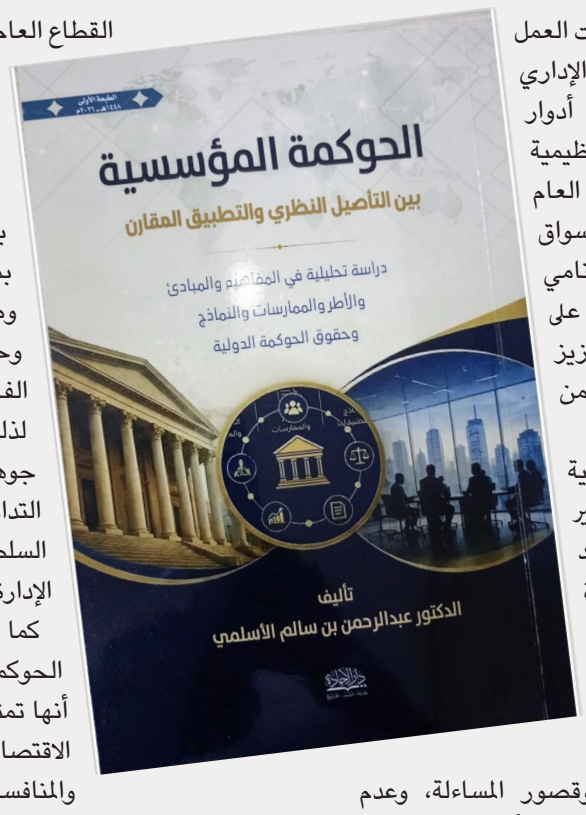

فالنجاح في هذا القطاع لا يُقاس بمؤشرات الربح والخسارة، وإنما بمدى تحقيق المصلحة العامة، وضمان العدالة في توزيع الخدمات، وحسن توظيف الموارد، والاستجابة الفاعلة للاحتياجات المجتمعية.

لذلك تمثل الحوكمة في هذا السياق أداة جوهرية لضبط القرار الإداري، ومنع التداخل بين الاختصاصات، وترشيد السلطة التقديرية، وتكريس مبدأ خضوع الإدارة للرقابة والمساءلة.

كما تناول المؤلف الأسلمي في كتابه الحوكمة في القطاع الخاص حيث أشار إلى أنها تمثل عنصرًا حاسمًا في بناء المؤسسات الاقتصادية القادرة على النمو والاستمرار والمنافسة في بيئات تتسم بالتعقيد، وتعدد المصالح، وارتفاع مستويات المخاطر. فالقطاع الخاص يحتاج إلى منظومة حوكمة تضبط العلاقة بين الملاك، ومجالس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمستثمرين، والعاملين، وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما يمنع تغوّل طرف على آخر، ويضمن حسن توجيه المؤسسة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

والحوكمة في القطاع الخاص، لا تقتصر وظيفتها على كونها وسيلة للضبط الداخلي، بل تمثل إطارًا يضمن التوازن بين السلطة والمسؤولية، ويعزز الثقة في المؤسسة، ويرفع من كفاءتها التشغيلية والاستراتيجية. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة القطاعين العام والخاص من حيث الأهداف والوظائف وأطر الشرعية، فإن الحوكمة في كليهما تستند إلى مبادئ مشتركة تتمثل في الشفافية، والمساءلة، والانضباط المؤسسي، والعدالة، والإفصاح، وحسن إدارة الموارد. غير أن تطبيق هذه المبادئ يختلف بحسب السياق المؤسسي؛ ففي القطاع العام ترتبط الحوكمة بحماية المصلحة العامة، وضمان عدالة ممارسة السلطة وتوزيع الخدمات، في حين ترتبط في القطاع الخاص بتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وحماية حقوق المستثمرين، وتعظيم القيمة المؤسسية ضمن أطر قانونية وأخلاقية منضبطة. ومع ذلك، يظل الجامع بينهما أن الحوكمة تحول دون انفلات السلطة من الرقابة، أو ممارستها بمعزل عن المسؤولية والمشروعية.

عرض كتاب

القراءة في عالم رقمي

إعداد/ وفاء عمر بن صدّيق

يُعد كتاب «أيها القارئ: عُد إلى وطنك» من أبرز مؤلفات عالمة الأعصاب الإدراكية والباحثة الأمريكية في القراءة واللغة ماريان وولف، وصدر في لغته الأصلية عام ٢٠١٨م، أما النسخة العربية فقد ترجمتها شوق العنزي، وصدرت عن دار أدب للنشر والتوزيع في الرياض عام ٢٠٢١م، وتقع في نحو ٣٩١ صفحة.

تبحث وولف في الكتاب في التحولات التي طرأت على القراءة في العصر الرقمي، وتأثير الشاشات والتدفق السريع للمعلومات في الدماغ القارئ. وتنطلق من فكرة أساسية مفادها أن الإنسان لا يولد مزودًا بالقدرة على القراءة، بل يكوّن الدماغ دوائر عصبية خاصة بها مع التعلم والممارسة.

ومن هنا تتساءل عن أثر الانتقال المتزايد من الكتاب الورقي إلى الوسائط الرقمية في قدرتنا على القراءة العميقة والتركيز والتحليل والتعاطف والتفكير النقدي.

يتكون الكتاب من تسع رسائل توجهها المؤلفة إلى القارئ، بدلًا من تقسيمه إلى فصول تقليدية. تبدأ الرسائل بالحديث عن طبيعة الدماغ القارئ، ثم تنتقل إلى مفهوم القراءة العميقة وما يواجهه من تحديات في البيئة الرقمية. كما تناقش أثر الأجهزة والشاشات في عادات القراءة، ولا سيما لدى الأطفال، وطرق تعليمهم القراءة في السنوات الأولى. وفي الرسائل الأخيرة تطرح وولف تصورًا لما تسميه" الدماغ ثنائي القراءة" القادرعلى الاستفادة من الوسائط الرقمية مع الاحتفاظ بمهارات القراءة المتأنية والعميقة.

تكمن أهمية الكتاب في أنه يجمع بين علم الأعصاب والأدب والتربية والتقنية، ويقدم قضية القراءة بوصفها قضية تتصل بطريقة تفكير الإنسان وفهمه للعالم. كما يدعو القارئ إلى الوعي بعاداته القرائية في زمن السرعة، والمحافظة على المساحة التي تمنحها القراءة العميقة للتأمل والتحليل وتكوين المعرفة؛ لذلك يتجاوز الكتاب الحديث عن المفاضلة بين الورق والشاشة، ليطرح سؤالًا أوسع حول القارئ الذي نصبح عليه في العصر الرقمي، وكيف نحافظ على قدراتنا الفكرية في عالم متسارع.

الكاتب وبريق الجائزة

وفاء عمر بن صدّيق
مشرفة ثقافة إشراقة

أصبحت الجوائز الأدبية جزءًا حاضرًا في المشهد الثقافي، بما تمنحه للمبدع من تقدير، وللعمل الأدبي من انتشار، وللقارئ من فرصة؛ لاكتشاف أسماء وتجارب جديدة. ومع اتساع حضورها، يبرز سؤال يتجاوز لحظة إعلان الفائز: إلى أي مدى تسهم الجائزة في صناعة مكانة الكاتب وقيمته الأدبية؟

مما لا شك فيه تمنح الجائزة مساحة أكبر من الضوء، وتدفع القراء إلى البحث عن أعماله السابقة، وانتظار إصداراته الجديدة حتى تبدو في بعض الأحيان كأنها جواز مرور إلى الشهرة. وقد امتد أثر بعض الجوائز إلى سوق الكتاب؛ حيث أسهمت في زيادة الاهتمام بالرواية العربية، وإعطاء كتّابها حضورًا أوسع.

وتقدم الجائزة العالمية العربية «البوكر» مثالًا واضحًا على هذا التأثير، فتعد من أهم الأسباب التي أدت إلى إنعاش سوق الرواية، وصناعة نجومية أدبية لعدد من المبدعين الذين امتدت أسماؤهم وكتاباتهم إلى خارج حدود أوطانهم.

لكن لا نغفل الجانب الآخر من الموضوع الذي يتمثل في الضغوط والتوقعات المتمخضة عن الاهتمام الإعلامي وترقب العمل التالي للكتّاب الفائزين كما في تجربة الكاتب العراقي أحمد سعداوي الذي حصل عمله « فرانكشتاين في بغداد» على هذه الجائزة، والكاتب الأردني جلال برجس الذي نالها عن روايته: «دفاتر الوراق»

كذلك تطرح الجوائز ولجنة حكامها أسئلة للنقاش حول معايير الاختيار؛ فإلى جانب السمات الفنية للعمل تحضرالذائقة الشخصية للأعضاء؛ والتي في المحصلة لها أثر كبير في تنوع الاختيارات.

وفي ضوء ذلك تبقى الجوائزباختلافها محطة مهمة في مسيرة الكاتب، فتقدم له فرصًا للشهرة، وتضع تجربته أمام جمهور واسع بينما تتشكل قيمته الأدبية عبر استمراره، وتطوير مشروعه الأدبي. ف النص الجيد يخلد سيرة مبدعه في ذاكرة القراء.

قصة قصيرة جداً

ساخن

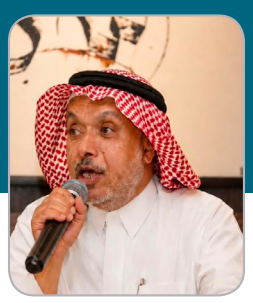

خلف سرحان القرشي
كاتب ومترجم سعودي

دخل المخبز قبل أذان المغرب بقليل. كان الشارع الشعبي مزدحمًا، ورائحة الخبز الحار تتسلل إلى آخر الزقاق. في الداخل: فرن، ورف معدني طويل، ومروحة تدور بتعب قديم.

خرجت دفعة جديدة من الصامولي للتو، أرغفة ذهبية يتصاعد منها بخار خفيف، كأن النار ما تزال تسكنها. سحب كيسًا، ومد يده. ما إن أمسك أول رغيف حتى لسعته الحرارة. ارتدت أصابعه، وانفلتت منه:

– يا أمي...

التفت إليه رجل قرب الباب للحظة، ثم عاد إلى صمته. نفخ على أصابعه، وأطلق آهة قصيرة مكتومة، ثم عاد يلتقط الأرغفة بحذر، واحدة واحدة، من أطرافها الأقل حرارة.

هناك وراء بحر طويل، ترك أمه.

أغلق الكيس، وخرج إلى الشارع.

في يده صامولي ساخن... وفي صدره غربة تلفح.

مساحات إبداعية في مسابقة إثراء للمسرحيات القصيرة

إشراقة ـ وفاء عمر بن صدّيق

اختتم مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي (إثراء) الدورة السادسة من مسابقة إثراء للمسرحيات القصيرة ٢٠٢٦، التي أقيمت خلال الفترة من ١٠ إلى ١٥ أغسطس، بوصفها منصة تسعى إلى دعم المواهب المسرحية، وتطوير قدراتها، وإتاحة المجال أمامها لتقديم تجاربها الإبداعية أمام الجمهور.

وتأتي المسابقة امتدادًا للجهود المبذولة لتنمية قطاع المسرح والفنون الأدائية في المملكة العربية السعودية، من خلال توفير بيئة تجمع بين المنافسة الفنية والتدريب والتبادل المعرفي. وقد شهدت الدورة مشاركة ١٢٣ مسرحيًّا من المملكة وعدد من الدول العربية، ووصول عشرة عروض إلى المرحلة الختامية ضمن مساري العروض المتنافسة والمستضافة؛ مما يعكس اتساع دائرة الاهتمام بالمسرح، وقدرته على

استقطاب طاقات إبداعية متنوعة.

وشهد الحفل الختامي الإعلان عن نتائج المنافسة في سبع فئات، بعد تنافس خمسة أعمال ضمن مسار العروض المتنافسة. وبرزت مسرحية (حلقة مفرغة) بوصفها العمل الأكثر حضورًا في قائمة الجوائز؛ إذ حصدت جائزة أفضل عرض مسرحي، كما نالت جائزة أفضل سينوغرافيا، وفاز عيسى الدرازي بجائزة أفضل نص مسرحي عنها، وحصلت نور حميد على جائزة أفضل إخراج مسرحي، فيما نال معتز العبدالله جائزة أفضل ممثل عن دوره فيها. أما نيار فحصلت على جائزة أفضل ممثلة عن دورها في مسرحية (أم خشة)، في حين ذهبت جائزة اختيار الجمهور إلى مسرحية (يا أم العريس افرحي).

إن قيمة المسابقة تكمن في قدرتها على اكتشاف المواهب، وتوفير فرص التدريب والاحتكاك المهني، وتحويل التجارب المسرحية الشابة إلى أعمال أكثر نضجًا واحترافية. ويبقى نجاحها مرتبطًا باستمرار تطوير برامجها التدريبية، وتوسيع فرص إنتاج الأعمال المتميزة وعرضها؛ بما يضمن انتقال أثر المسابقة من حدث موسمي إلى مسار مستدام لتنمية المسرح.

وتر جنوبي

عبدالله أحمد دانعي
شاعر سعودي

وتَـرٌ جَنُوبِيٌّ ونَغْمَةُ عازِفَـــــــــهْ
تَمْـشي عـلى أوتارِهـا المُتآلِفَـهْ
لَحْـنٌ يُلامِسُـني يُحَـرِّكُ في دَمِـــــي
شَـوقاً إلى أرضِ الجَنُـوبِ النَّائِفَـهْ
قالُـوا تُذِيْبُـكَ قُلْتُ هـذا طَبْعُهـــــا
جـازانُ للقلـبِ المُوَلَّـهِ خاطِفَـــــهْ
أنـا طِيْنَـةٌ عُجِنَـتْ بِمـاءِ قَناتِهـــــا
وتَشَـكَّلَتْ بِصِفـاتِ تِلْـكَ الواصِفَـهْ
مـا بـيْنَ جَنْبَيْهـا زَرَعْـتُ طُفُولَتـــي
فهُنا بسـاتينُ الحَنـانِ الوارِفَـــــهْ
حَبْـوَاً بَـدَأْتُ السَّـيْرَ في رِبَواتِهـــا
وكَبَـوتُ لكِـنْ في الأكُـفِّ الرَّائِفَـهْ
في الخُطْـوَةِ الأُولى عَـبِرْتُ تَخَوُّفـاً
بِالْخُطْـوَةِ الأُخْـرى أزلْـتُ الخائِفَـهْ
ومَشَـيْتُ في كَنـفِ الأُمُومَـةِ تارِكـــا
في كُلِّ شِـبرٍ قِصَّـةً أو سالِفَـــــهْ
مُتَوَشِّـحٌ بالشَّـوقِ عُدْتُ وأقْبَلَـــــتْ
في شَـوْقِها نَحْـوِيْ بِخُطْـوَةِ عارِفَـهْ
عانَقْـتُ فيها الأُمَّهـاتِ وعانَقَـــــتْ
فيَّ البَنِـيْنَ وعانَقَتْنـا العاطِفَـــــهْ
فتَلَحَّفَتْني والتَحَفْتُ بِها لِكَـــــي
نُهْـدِي السَّـكِيْنَةَ للقُلُـوبِ الواجِفَـــهْ

المال على الشاشة: رحلة السعودية نحو الخدمات المالية الرقمية

د. مي زيدان
أستاذ مشارك في الكليات

لم تعد التكنولوجيا الرقمية مجرد وسيلة لتسريع إنجاز المعاملات المالية، بل أصبحت عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل القطاع المالي وطريقة تقديم خدماته. فقد أسهم التطور التقني في تغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسات المالية والعملاء، وفتح المجال أمام نماذج جديدة من المنافسة والابتكار. وفي السابق، كانت الاستفادة من الخدمات المالية ترتبط في الغالب بزيارة الفروع البنكية والانتظار وتقديم المستندات والنماذج اللازمة، أما اليوم فقد أصبحت الهواتف الذكية والتطبيقات الرقمية بوابة رئيسية للوصول إلى العديد من الخدمات المالية. وبضغطة واحدة يمكن للمستخدم تنفيذ معاملة مالية، أو متابعة حسابه، أو الاستفادة من خدمة تمويلية أو استثمارية دون الحاجة إلى زيارة الفرع. ومن ثم، فإن التحول الرقمي لا يرتبط بالسرعة والراحة فقط، بل يعكس تغيرًا أوسع في طريقة عمل القطاع المالي وفي طبيعة تعامل الأفراد والمنشآت مع الخدمات المالية.

وقد أدى انتشار التقنيات الرقمية إلى تطوير أساليب جديدة في تقديم الخدمات المالية، من خلال الاستفادة من البيانات وتحليلها واستخدام الأدوات التقنية في تقييم العملاء وتحديد احتياجاتهم ومخاطرهم المالية. كما ساعدت هذه التقنيات على تصميم منتجات أكثر ملاءمة لمتطلبات المستخدمين، وسمحت بظهور جهات جديدة قادرة على تقديم خدمات مالية بصورة أكثر مرونة. وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة في المملكة، في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي أصبح حاضرًا في مختلف جوانب الحياة اليومية. فلم يعد الهاتف الذكي وسيلة للاتصال فقط، بل أصبح أداة لإدارة العديد من الاحتياجات المالية، وهو ما يجعل القضية الأساسية تتمثل في كيفية توظيف هذا التطور لخدمة الأفراد والمنشآت ودعم الاقتصاد الوطني.

ومن أهم آثار التحول المالي الرقمي أنه منح العميل قدرة أكبر على البحث والمقارنة والاختيار. ففي النموذج التقليدي كان العميل يعتمد بدرجة كبيرة على المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة المالية التي يتعامل معها، بينما توفر البيئة الرقمية إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من الخيارات والمعلومات ومقارنة البدائل المتاحة. وهذا الأمر يمكن أن يسهم في تعزيز المنافسة بين المؤسسات ومقدمي الخدمات، ودفعهم إلى تحسين جودة الخدمات وتطوير تجارب أكثر سهولة ووضوحًا وسرعة. وفي المجتمع السعودي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تنوع الخيارات المتاحة أمام المستهلك وتحسين مستوى الخدمات المالية. إلا أن الاستفادة من هذه الخيارات تتطلب تقديم المعلومات بصورة واضحة ومفهومة، حتى يتمكن المستخدم من المقارنة واتخاذ القرار المناسب بعيدًا عن التعقيد أو المعلومات المضللة.

ولا تقتصر آثار التحول الرقمي على الأفراد، بل تمتد أيضًا إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل عنصرًا مهمًا في دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. فقد أسهم التطور التقني في تحسين إمكانية جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وتحليلها، الأمر الذي يمكن أن يساعد المؤسسات المالية على تكوين صورة أكثر وضوحًا عن احتياجات المنشآت وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ومن هنا يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تفتح فرصًا جديدة أمام أصحاب المشاريع ورواد الأعمال للحصول على التمويل والخدمات المناسبة، وأن تساعد على تقليل بعض العقبات التي كانت تواجه المنشآت الصغيرة في الوصول إلى مصادر التمويل. وبذلك يصبح التحول الرقمي وسيلة لدعم النشاط الاقتصادي وتسهيل نمو المشروعات، وليس مجرد تحويل الخدمات التقليدية إلى تطبيقات إلكترونية.

ومن التحولات المهمة كذلك ظهور جهات جديدة في القطاع المالي وتداخل الأدوار بين المؤسسات المالية وشركات التقنية ومقدمي خدمات الدفع والمنصات الرقمية. فقد أصبح تقديم بعض الخدمات المالية ممكنًا من خلال جهات لم تكن مرتبطة تاريخيًا بالقطاع المصرفي التقليدي. وهذا التطور يخلق بيئة أكثر تنوعًا، ويتيح فرصًا جديدة للابتكار وريادة الأعمال، لكنه في الوقت نفسه يفرض على المؤسسات المالية التقليدية ضرورة تطوير أساليبها والتكيف مع المنافسة الجديدة. وبالتالي، فإن مستقبل الخدمات المالية يتجه نحو منظومة متكاملة تشارك فيها جهات متعددة، بدلًا من اقتصار تقديم الخدمات على البنوك والمؤسسات التقليدية وحدها.

ومع اتساع استخدام الخدمات المالية الرقمية، تبرز في المقابل أهمية الأمن والخصوصية وحماية المستهلك. فكلما زاد الاعتماد على الإنترنت والبيانات في تنفيذ المعاملات المالية، أصبحت الثقة عنصرًا أساسيًا في نجاح التحول الرقمي. ولذلك لا ينبغي قياس نجاح الخدمات المالية الرقمية بعدد التطبيقات أو سرعة تنفيذ المعاملات فقط، بل يجب النظر أيضًا إلى مستوى الحماية والأمان والشفافية التي توفرها للمستخدم. ويحتاج العميل إلى معرفة كيفية استخدام بياناته، والحقوق التي يتمتع بها، والإجراءات المتاحة له في حال حدوث مشكلة أو تعرضه لعملية احتيال أو استخدام غير مناسب لمعلوماته. كما أن تعزيز الثقة يتطلب وجود أنظمة واضحة وآليات فعالة لحماية المستخدمين.

وتزداد أهمية الوعي المالي في البيئة الرقمية بسبب السرعة الكبيرة التي تنتقل بها المعلومات. فقد أصبحت الأخبار والمعلومات المالية تنتشر بسرعة كبيرة عبر المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما قد يسهم في نشر المعلومات المفيدة، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى انتشار معلومات غير دقيقة أو مضللة. ولذلك فإن التعامل مع الاقتصاد الرقمي لا يحتاج فقط إلى القدرة على استخدام التطبيقات والمنصات، بل يتطلب كذلك امتلاك قدر مناسب من الثقافة المالية والقدرة على التمييز بين المعلومات الموثوقة والشائعات، وبين التحليل المالي والآراء غير المتخصصة. وتزداد هذه الحاجة في ظل سهولة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والاستثمارية من خلال الأجهزة الرقمية.

ومن هنا تبرز الثقافة المالية الرقمية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في نجاح التحول المالي. فالتكنولوجيا يمكن أن تجعل الوصول إلى الخدمة أسهل وأسرع، لكنها لا تستطيع اتخاذ القرار المالي الصحيح نيابة عن المستخدم في جميع الحالات. ومع تنوع الخدمات الرقمية، تزداد الحاجة إلى رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع وتعريفهم بكيفية قراءة شروط المنتجات المالية، ومقارنة التكاليف، وفهم المخاطر، والمحافظة على بياناتهم الشخصية، والتعامل بحذر مع العروض والمعلومات التي تصلهم عبر المنصات المختلفة. ويمكن للمدرسة والأسرة والمؤسسات المالية ووسائل الإعلام والجهات المختصة أن تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز هذه الثقافة وبناء مجتمع أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات المالية الرقمية.

كما يفرض التحول الرقمي تحديات جديدة على الجهات التنظيمية. فالتكنولوجيا تتيح فرصًا كبيرة للابتكار وتقليل تكاليف تقديم الخدمات، إلا أن سرعة التطور قد تؤدي إلى ظهور منتجات وأساليب جديدة تحتاج إلى أطر تنظيمية مناسبة. وفي المقابل، فإن التشدد الزائد في التنظيم قد يحد من الابتكار والمنافسة. ولذلك فإن التحدي يتمثل في تحقيق التوازن بين تشجيع التطور التقني وحماية المستهلك والحفاظ على استقرار القطاع المالي. كما أن تعدد الجهات التي تقدم الخدمات المالية يزيد الحاجة إلى التنسيق والرقابة الفعالة، بحيث تكون الحماية مرتبطة بطبيعة الخدمة والمخاطر التي تنطوي عليها، وليس فقط بنوع الجهة التي تقدمها.

وفي المملكة العربية السعودية، يمثل التحول المالي الرقمي فرصة مهمة لبناء منظومة مالية أكثر كفاءة وقربًا من احتياجات المجتمع. فالهدف لا ينبغي أن يكون تحويل الخدمات المالية إلى خدمات إلكترونية فحسب، وإنما تطوير خدمات تتميز بسهولة الوصول والسرعة والكفاءة والتنافسية والوضوح، مع المحافظة على مستوى مرتفع من الأمان وحماية حقوق المستخدمين. كما يمكن لهذا التحول أن يفتح مجالات جديدة أمام المنشآت الصغيرة ورواد الأعمال، ويساعد على تطوير نماذج مبتكرة لتقديم الخدمات المالية والوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع.

لكن الاستفادة الحقيقية من التحول المالي الرقمي تتطلب تحقيق توازن بين الابتكار والتنظيم والوعي. فالابتكار يساعد على تطوير الخدمات وخفض التكاليف وخلق فرص جديدة، والتنظيم يحافظ على الاستقرار والمنافسة العادلة ويحمي المستخدمين، بينما يتيح الوعي المالي للأفراد استخدام الخدمات الرقمية بصورة أكثر مسؤولية. وإذا غاب أحد هذه العناصر، فقد لا تتحقق الفائدة الكاملة من التطور التقني؛ فالابتكار دون حماية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر، والتنظيم دون مرونة قد يحد من التطور، والتكنولوجيا دون وعي قد تجعل سهولة الوصول إلى الخدمات سببًا في اتخاذ قرارات مالية غير مناسبة.

وفي النهاية، فإن التحول المالي الرقمي لا يعني مجرد الانتقال من الأوراق إلى الشاشات، ولا يقتصر على استبدال الفرع البنكي بالتطبيق، وإنما يمثل تغيرًا في الطريقة التي يعمل بها النظام المالي وفي أسلوب تعامل المجتمع مع المال. وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، يحمل هذا التحول فرصًا كبيرة لبناء منظومة مالية أكثر كفاءة وتنافسية وشمولًا، لكنه يتطلب في الوقت نفسه استمرار الاهتمام بالأمن والخصوصية والشفافية والثقافة المالية. فالتكنولوجيا وحدها لا تحدد مستقبل الخدمات المالية، وإنما تحدده الطريقة التي يتم بها استخدامها لخدمة الإنسان والاقتصاد والمجتمع. وعندما يجتمع التطور التقني مع التنظيم الفعال والوعي المالي، يمكن للتحول الرقمي أن يصبح وسيلة لبناء اقتصاد أكثر مرونة، ومجتمع أكثر وعيًا، وتجربة مالية أكثر سهولة وأمانًا وعدالة للجميع.

تكليف د. البندري مشرفة قسم الطالبات

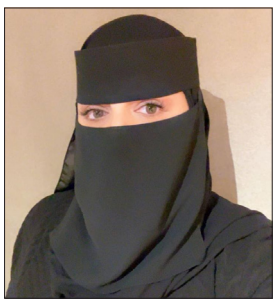

صدر قرار نائب رئيس مجلس الأمناء بتكليف الدكتورة البندري بنت سعود الرشود مشرفة على قسم الطالبات إلى جانب عملها وكيلة كلية الدراسات العليا.

حيث ستتولى الدكتورة البندري الإشراف العام على سير العمل الإداري والتنظيمي في قسم الطالبات، ومتابعة تكامل العمل بين الجهات العاملة فيه، ورصد الاحتياجات والمعوقات والملاحظات، والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجتها.

وتعد الدكتورة البندري الرشود من الكفاءات الوطنية المتميزة ولها خبرتها الجيدة في العمل الأكاديمي والإداري،

إشراقة تهنئ البندري بهذه المهمة، سائلة الله أن يوفقها في مسيرتها المهنية القادمة.

د. الشيماء إلى درجة أستاذ مشارك في إدارة الأعمال

صدر قرار بترقية الدكتورة الشيماء الدسوقي المشد، عضو هيئة التدريس بقسم إدارة الأعمال في كليات الشرق العربي، إلى الدرجة العلمية أستاذ مشارك في إدارة الأعمال، وذلك تقديرًا لمسيرتها الأكاديمية وإسهاماتها في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وتأتي هذه الترقية امتدادًا لمسيرة أكاديمية وبحثية حافلة، قدمت خلالها الدكتورة الشيماء عددًا من الأبحاث العلمية المتخصصة في مجالات إدارة الأعمال والتسويق والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في بيئة الأعمال، إلى جانب مشاركتها في عدد من الأنشطة واللجان الأكاديمية والعلمية.

كما أسهمت خلال مسيرتها في تدريس عدد من المقررات في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، والإشراف الأكاديمي، والمشاركة في تطوير العملية التعليمية والبحثية، فضلًا عن إسهاماتها في الأنشطة العلمية والمجتمعية.

وتُمثل الترقية إلى درجة أستاذ مشارك محطة علمية جديدة في مسيرتها الأكاديمية، ودافعًا لمواصلة الإنتاج العلمي والإسهام في تطوير المعرفة في مجال إدارة الأعمال، بما يخدم البيئة الأكاديمية والمجتمع.

إشراقة تهنئ الدكتورة الشيماء متمنين لها مزيد من التقدم في مسيرتها العلمية والأكاديمية.

مولودة جديدة للزميل الشبرمي

رزق الزميل سليمان بن سالم الشبرمي، مسؤول الموارد البشرية، بمولودة جديدة، جعلها الله من مواليد السعادة، وقرّ بها أعين والديها، وأنبتها نباتًا حسنًا.

وبهذه المناسبة، تتقدم صحيفة إشراقة بأصدق التهاني والتبريكات للزميل الشبرمي وأسرته الكريمة، سائلين الله أن يجعلها قرة عين لوالديها، وأن يبارك فيها ويحفظها.

تكليف د. عبد الرؤوف محمد إسماعيل مديرًا لمركز البحوث والدراسات الاستشارية بكليات الشرق العربي

أصدرت كليات الشرق العربي قرارًا بتكليف الدكتور عبد الرؤوف محمد إسماعيل مديرًا لمركز البحوث والدراسات الاستشارية بالكليات، في إطار جهودها لتعزيز منظومة البحث العلمي، وتطوير العمل البحثي والاستشاري، ودعم المبادرات العلمية التي تسهم في خدمة المجتمع والتنمية الوطنية.

ويأتي هذا التكليف امتدادًا لاهتمام كليات الشرق العربي بتعزيز دور البحث العلمي بوصفه أحد المرتكزات الرئيسة في مسيرتها الأكاديمية، وتفعيل دور المركز في تقديم الدراسات والأبحاث والاستشارات المتخصصة، ودعم الباحثين وأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، إلى جانب الإسهام في بناء الشراكات البحثية مع المؤسسات والجهات العلمية داخل المملكة وخارجها.

وتتطلع كليات الشرق العربي إلى أن يسهم هذا التكليف في مواصلة تطوير أعمال المركز، وتوسيع نطاق خدماته البحثية والاستشارية، وتعزيز إسهامه في إنتاج المعرفة ودعم القرارات المبنية على البحث العلمي، بما ينسجم مع توجهات الكليات نحو التميز الأكاديمي والريادة البحثية

د. أسماء حمدي ربيع مساعدة لعميد كلية الدراسات التطبيقية

أصدرت كليات الشرق العربي قرارًا بتكليف الدكتورة أسماء حمدي ربيع محمد مساعدةً لعميد كلية الدراسات التطبيقية، وذلك في إطار توجه الكليات نحو تعزيز الكفاءة الإدارية والأكاديمية، ودعم مسيرة التطوير المستمر في مختلف أعمالها وبرامجها التعليمية.

ويأتي هذا التكليف انطلاقًا من حرص كليات الشرق العربي على تمكين الكفاءات الأكاديمية والإدارية، وتعزيز العمل المؤسسي، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الأداء وتطوير الممارسات الأكاديمية والإدارية، ودعم تحقيق أهداف الكلية وتطلعاتها المستقبلية.

وفاة خال الزميل الطلاسي

فجع الزميل إبراهيم بن علي الطلاسي من قسم العلاقات العامة بكليات الشرق العربي بوفاة خاله محمد بن عبدالله نويصر الحريقي ـ أبو نايف ـ رحمه الله رحمة واسعة.

وإشراقة إذ تشاطر الزميل الطلاسي أحزانه تتقدم بخالص العزاء والمواساة للزميل وأسرته الكريمة، داعين الله العلي القدير أن يعظم أجرهم، وأن يجبر مصابهم، وأن يربط على قلوبهم، وأن يمنحهم الصبر والسلوان.

سائلة الله للفقيد الرحمة والغفران، وأن يتقبله الله قبولاً حسناً، ويسكنه فسيح جناته.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

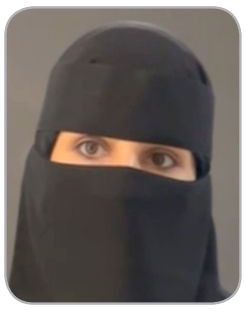

نفلاء بنت علي القاضي
خريجة الكليات

اليوم الوطني.. وعيٌ قبل الاحتفال

اليوم الوطني مناسبة تاريخية عظيمة لها مكانتها لدى القادة والشعب، وننتظر هذا اليوم من كل سنة للتعبير عن مشاعرنا تجاه هذا الوطن المعطاء العظيم، وهنا أود لفت الانتباه للدور التربوي لشكل الاحتفال المأمول، بعد أيام، فاليوم الوطني ليس مناسبة عابرة تُختزل في لونٍ نرتديه، أو زينةٍ تملأ أروقة المدرسة، أو فعاليةٍ تنتهي بانتهاء اليوم؛ بل هو مناسبة وطنية تحمل قيمة تاريخية وتربوية تستحق أن تُستثمر في بناء وعي الأجيال وتعميق انتمائهم لوطنهم.

في البيئة التعليمية، ينبغي أن يكون الاحتفاء باليوم الوطني مدخلًا لتعريف الطلاب بتاريخ وطنهم، واستحضار قصص توحيده، والتعرّف على المراحل التي مر بها، والجهود التي أسهمت في بنائه ونهضته، فحين يعرف الطالب قصة وطنه ويدرك حجم التحولات التي شهدها، يصبح احتفاؤه أكثر وعيًا، وانتماؤه أكثر رسوخًا.

ولا يعني ذلك إلغاء المظاهر الاحتفالية؛ فالزي الوطني، والأعلام، والأنشطة الفنية والثقافية تضفي على المناسبة بهجتها، لكن ينبغي أن تكون وسائل تُعبّر عن المعنى، لا أن تحلّ محلّه، ويمكن للمدرسة أن تجعل الطالب شريكًا في الاحتفاء من خلال أنشطة تعزز معرفته بتاريخ هذه المناسبة ودلالاتها وتتيح له التعبير عن إنجازات قادة هذا البلد سواء بالإلقاء أو الكتابة أو الرسم، والترحيب بجميع المشاركات والقصص الوطنية، والمبادرات التي تربط تاريخ الوطن بحاضره ومستقبله.

ومن المهم أن يتجاوز الاحتفاء باليوم الوطني مظاهر الفرح إلى تبصير أبنائنا الطلاب بقيمة وطنهم والتحديات التي قد تواجهه، وتعزيز وعيهم بأن الأوطان تُستهدف بمحاولات التشويه، ونشر الشائعات، وزعزعة الثقة، والتأثير في وعي أبنائها، خصوصًا في ظل ما يشهده عالمنا اليوم من سرعة في تداول المعلومات وتعدد مصادرها.

وهنا يأتي دور المدرسة في توضيح أن الدفاع عن الوطن لا يكون فقط في المواقف العسكرية، بل يبدأ من الوعي الفكري فطالب اليوم يستطيع أن يدافع عن وطنه حين يتحقق من المعلومات، ويرفض الشائعات، ويُحسن تمثيل وطنه، ويكتسب المعرفة والمهارات التي تسهم في الرد على هذه الشائعات.

فحب الوطن لا يُقاس بما نردده في المناسبات، بل بما نغرسه في أبنائه من وعي ومسؤولية، وما نُعدّه من جيلٍ يعرف قيمة وَطنه، ويدرك التحديات التي تحيط به، ويؤمن أن له دورًا في حمايته وبنائه وتعزيز مكانته.

ولعل أصدق احتفاء باليوم الوطني أن يغادر الطالب مدرسته وهو واعيًا بمكانة وطنه، مُعتزًا بهويته، ومؤمنًا بأن مستقبله مسؤوليةٌ تبدأ منه.

الكليات تستقبل العام الجديد بحصولها على تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل

أ. د. السلمان في كلمة ترحيبية بالطلاب: الاعتماد يعزز موثوقية التعليم الذي تتلقونه ويؤكد جودة البيئة التعليمية

إشراقة - إبراهيم الطلاسي

استقبلت كليات الشرق العربي طلابها وطالباتها في مرحلتي البكالوريوس والماجستير والدبلومات المختلفة التي تقدمها الكليات، في الوقت الذي حصلت فيه كليات الشرق العربي على تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، ممثلةً في المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، والذي جاء مع مطلع العام الدراسي الجديد ١٤٤٨ ـ ١٤٤٩هـ معتمداً على الجهود الكبيرة التي يبذلها منسوبو الكليات لتحقيق التميز.

وبهذه المناسبة وجه نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبدالله بن سلمان السلمان كلمة لأبنائه الطلاب قال فيها:

أعزائي وعزيزاتي طلبة كليات الشرق العربي وفقهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرّني أن أرحب لكم، وبعودتكم إلى مقاعد الدراسة، وأن أهنئكم بمناسبة حصول الكليات على تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، ممثلةً في المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي؛ وهو إنجاز يؤكد التزام الكليات بمعايير الجودة الأكاديمية والمؤسسية، وحرصها على توفير بيئة تعليمية رائدة وبرامج أكاديمية ذات جودة عالية.

إن هذا الإنجاز تحقق -بعد توفيق الله- بفضل الدعم والمتابعة المستمرة من معالي رئيس مجلس الأمناء، وتضافر جهود جميع منسوبي الكليات، وبمشاركتكم الفاعلة وتعاونكم البنّاء؛ فأنتم محور العملية التعليمية، والغاية الأساسية لجميع جهود التطوير والتحسين.

ويعزز هذا الاعتماد موثوقية التعليم الذي تتلقونه، ويؤكد جودة البيئة التعليمية والخدمات الأكاديمية المقدمة لكم، كما يحمّلنا جميعًا مسؤولية مواصلة التميز والمحافظة على هذا المكتسب، والارتقاء المستمر بمستوى الأداء والمخرجات.

أسأل الله أن يوفقكم في مسيرتكم العلمية والعملية، وأن يجعل النجاح والتميز حليفكم دائمًا.

وتقبلوا أطيب التحية والتقدير.

هذا وتشهد الكليات مع بداية العام الدراسي الجديد أجواءً حافلة بالحيوية والنشاط، مع عودة الطلاب والطالبات إلى مقاعد الدراسة.

وشملت الاستعدادات للعام الدراسي الجديد ـ منذ وقت مبكر ـ تهيئة القاعات الدراسية وتجهيزها بما يتناسب مع احتياجات الطلاب والطالبات، إلى جانب التأكد من جاهزية المرافق التعليمية والخدمات المساندة، بما يوفر أجواءً أكاديمية مناسبة تساعد الطلبة على التركيز والتحصيل العلمي، وتمنحهم تجربة تعليمية متكاملة منذ اليوم الأول للدراسة.

وتأتي هذه الاستعدادات في إطار اهتمام الكليات بتوفير بيئة جامعية جاذبة، تقوم على دعم الطلاب والطالبات وتمكينهم من الاستفادة المثلى من الخدمات والبرامج الأكاديمية التي تقدمها الكليات، إلى جانب تعزيز التواصل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بما يسهم في بناء تجربة تعليمية قائمة على التفاعل والمعرفة وتنمية المهارات.

وتؤكد كليات الشرق العربي أن نجاح العملية التعليمية لا يرتبط بالمناهج والبرامج الأكاديمية فحسب، وإنما يمتد ليشمل توفير البيئة المناسبة التي تساعد الطالب على التعلم والإبداع.

وفي هذا السياق، تحرص كليات الشرق العربي على دعم طلابها وطالباتها وتشجيعهم على الاستفادة من الإمكانات والخبرات المتاحة، والمشاركة الفاعلة في الحياة الجامعية، والالتزام بالجد والاجتهاد، بما يساعدهم على تحقيق التفوق والتميز والوصول إلى طموحاتهم المستقبلية.

الاعتماد البرامجي الكامل حتى ٢٠٣٠م لـ «علوم الحاسب» في كليات الشرق العربي

كتب محرر إشراقة

حققت كليات الشرق العربي إنجازًا أكاديميًا جديدًا في مجال الجودة والاعتماد، بعد انتقال برنامج ماجستير علوم الحاسب من مرحلة الاعتماد البرامجي المشروط إلى الاعتماد البرامجي الكامل، وفقًا لما أعلنته هيئة تقويم التعليم والتدريب ممثلةً بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وذلك حتى أبريل ٢٠٣٠م.

ويأتي هذا الاعتماد ليعكس مستوى التطور الذي يشهده البرنامج، وحرص كليات الشرق العربي على تطبيق معايير الجودة الأكاديمية والارتقاء بمستوى البرامج التعليمية، بما يسهم في تعزيز كفاءة مخرجاتها وتلبية احتياجات سوق العمل في المجالات التقنية المتسارعة.

ويُعد الحصول على الاعتماد البرامجي الكامل مؤشرًا على استيفاء البرنامج لمعايير الاعتماد الأكاديمي المطلوبة، بعد خضوعه لعمليات التقويم والمراجعة وفق المعايير الوطنية المعتمدة. وتوضح سياسات الاعتماد الأكاديمي أن الاعتماد البرامجي الكامل يُمنح للبرامج التي تثبت استيفاءها للمعايير المطلوبة، فيما يمنح الاعتماد المشروط للبرامج التي تحتاج إلى استكمال بعض جوانب التحسين والتطوير خلال مدة محددة.

ويعزز هذا الإنجاز مكانة برنامج ماجستير علوم الحاسب ضمن البرامج الأكاديمية التي تقدمها الكليات، خصوصًا مع تنوع مسارات البرنامج وارتباطها بالتخصصات التقنية الحديثة. وتشمل برامج ماجستير علوم الحاسب في الكليات مسارات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وهندسة البرمجيات، وهي تخصصات تحظى بأهمية متزايدة في ظل التحول الرقمي والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة.

ويؤكد الانتقال إلى الاعتماد الكامل توجه الكليات نحو ترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر، وتطوير البيئة التعليمية بما يواكب المستجدات العلمية والتقنية، إلى جانب تعزيز قدرة الطلبة على اكتساب المعارف والمهارات المتخصصة التي تتطلبها القطاعات المختلفة.

ويأتي هذا الإنجاز في إطار جهود كليات الشرق العربي المستمرة لتعزيز جودة التعليم العالي والارتقاء بأدائها الأكاديمي، حيث حصلت الكليات مؤخرًا كذلك على تجديد الاعتماد المؤسسي الكامل من هيئة تقويم التعليم والتدريب للفترة من سبتمبر ٢٠٢٦م إلى أغسطس ٢٠٣٣م.

وتواصل كليات الشرق العربي من خلال هذه الاعتمادات العمل على تطوير برامجها الأكاديمية، ورفع كفاءة مخرجاتها، وتعزيز حضورها في قطاع التعليم العالي، بما يتوافق مع مستهدفات الجودة والتميز في التعليم بالمملكة العربية السعودية، ويسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في سوق العمل والقطاع التقني.

د. فيصل بن الفديع الشريف
عضو هيئة التدريس

متلازمة الطالب

متلازمة الطالب Student Syndrome هي اسم يُستخدم لوصف عادة تأجيل العمل إلى آخر وقت. والمقصود بها أن يكون لدى الشخص واجب أو مهمة أو مشروع، ويعرف موعد التسليم، لكنه لا يبدأ مبكرًا. يظل يقول: ما زال الوقت طويلًا، سأبدأ غدًا. ثم يمر الوقت بسرعة، حتى يقترب الموعد النهائي، فيبدأ العمل وهو يشعر بالضغط والقلق.

سُمّيت بهذا الاسم لأن هذا السلوك يظهر كثيرًا عند الطلاب. فقد يعطي المعلم الطالب واجبًا أو بحثًا يجب تسليمه بعد أسبوع، لكن الطالب لا يبدأ من اليوم الأول.

ينشغل باللعب أو الهاتف أو الراحة، ويؤجل المهمة يومًا بعد يوم. وعندما تأتي الليلة الأخيرة، يحاول إنجاز كل شيء بسرعة. وقد ينجح في التسليم، لكن العمل غالبًا لا يكون بجودة عالية؛ لأنه لم يأخذ وقتًا كافيًا للتفكير والمراجعة.

ظهر هذا المفهوم بشكل واضح في مجال إدارة المشاريع، خاصة مع الكاتب إلياهو غولدرت في كتابه Critical Chain الصادر عام ١٩٩٧، ضمن منهجية إدارة المشاريع بالمسار الحرج المترتبط بنظرية القيود. وقد لفت الانتباه الى سبب تأخر بعض الأعمال رغم وجود وقت كافٍ لها. فالمشكلة أحيانًا ليست في قلة الوقت، بل في طريقة استخدامنا لهذا الوقت. عندما نبدأ متأخرين، فإن أي خطأ صغير أو ظرف مفاجئ قد يجعلنا نتأخر أكثر. فقد يحتاج الطالب إلى سؤال المعلم، أو قد يتعطل جهاز الحاسب، أو قد يمرض الإنسان، وعندها لا يجد وقتًا كافيًا للتصرف. وهذا السلوك له علاقة بظواهر أخرى مثل قانون باركنسون، الذي يفيد بأن العمل قد يتمدد ليملأ الوقت المتاح له.

ولا تحدث متلازمة الطالب في المدرسة فقط. فهي تحدث في الجامعة عندما يؤجل الطالب المذاكرة أو كتابة البحث. وتحدث في العمل عندما يؤجل الموظف إعداد تقرير أو تسليم ملف. وتحدث في الحياة اليومية عندما يؤجل الشخص ترتيب غرفته، أو دفع فاتورة، أو الاستعداد لمناسبة مهمة. لذلك فهذا المفهوم يساعدنا على فهم سلوك التأجيل في أماكن كثيرة، وليس داخل الفصل الدراسي فقط. ولهذا السلوك أضرار واضحة. فهو يجعل الإنسان متوترًا، ويقلل جودة العمل، ويزيد احتمال الوقوع في الأخطاء. كما أنه قد يحرم الشخص من فرصة السؤال أو طلب المساعدة، لأن الوقت يكون قد أصبح ضيقًا جدًا. وقد يجعل الآخرين لا يثقون في الشخص إذا تكرر تأخره أو سلّم أعمالًا ناقصة.

ويمكن علاج هذه المشكلة بخطوات بسيطة. أولًا: ابدأ مبكرًا، حتى لو بدأت بخطوة صغيرة جدًا. ثانيًا: قسم المهمة الكبيرة إلى أجزاء صغيرة. فبدلًا من محاولة مذاكرة الكتاب كله، خطط لمذاكرة صفحتين كل يوم. ثالثًا: ضع مواعيد صغيرة قبل الموعد النهائي، مثل كتابة المقدمة هذا اليوم، وأكمال الجزء الثاني غدًا، وأراجع العمل بعد ذلك، وهكذا.

ويساعد أيضًا استخدام جدول بسيط أو قائمة مهام يومية لترتيب الامور. ومن المفيد أن يكافئ الشخص نفسه عند إنجاز جزء من العمل، كأن يستريح قليلًا أو يفعل شيئًا يحبه. والخلاصة أن متلازمة الطالب عادة يمكن تغييرها بالتدريب. فالبدء المبكر يجعل العمل أسهل، ويجعل الإنسان أكثر هدوءًا وثقة، ويمنحه فرصة أفضل لتقديم عمل جميل ومتقن.

الشرق العربي إشراقة

المشرف العام
أ.د.عبدالله بن محمد الفيصل

نائب المشرف العام
أ.د. سعيد بن تركي المله

مستشار التحرير
محمد بن عبدالله الفيصل

رئيس التحرير:
د. خالد محمد الخضري

مدير التحرير:
بندر بن محمد الذرحاني

التصوير
إبراهيم على الطلاسي
أثير بنت سعيد القحطاني

الإخراج الصحفي
أحمد إبراهيم الخولي

التدقيق اللغوي
أ. ليلى الفيصل
مسؤولة الشؤون الثقافية
أ. وفاء عمر بن صديق

المحررون
د. ماجدة مصطفى عبدالرازق
غادة بخش
أمل الحربي
عبدالعزيز الفيصل

عنوان المراسلة
كليات الشرق العربي

بريد إلكتروني:
ishraqah@arabeast.edu.sa

هاتف: 920003015